International IDEA

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتمثيلهم في السودان

تحليل الوضع خلال عملية الإنتقال الديمقراطي

© ٢٠٢٤ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) مستقلّة عن أية مصالح وطنية أوسياسية معينة. كما أن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المؤسسة أوهيئتها العامة أوأعضاء مجلسها أوآراء الجهات المانحة.

النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة بموجب رخصة المشاع الإبداعي (CCI)، سمة المشاع الإبداعي، رخصة غير تجارية، رخصة المشاركة بالمثل (٣,٠). يجوز نسخ المنشور وتوزيعه وبثه وكذلك تعديله وتهيئته بشرط أن يستخدم لأغراض غير تجارية فقط، وأن يذكر المصدر على النحوالصحيح، ويتم توزيعه برخصة مماثلة. لمزيد من المعلومات عن رخصة المشاع الإبداعي، أنظر:
<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/>

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int
Website: <https://www.idea.int>

صورة الغلاف: حركة معرفيون للديمقراطية والتنمية
الإخراج الفني: داليا العزب، القاهرة

مُعرّف الوثيقة الرقمي: https://doi.org/10.31752/idea.2024.15

الرقم المعياري الدولي للكتاب (PDF): 978-91-7671-748-6

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتمثيلهم في السودان

تحليل الوضع خلال عملية الإنتقال الديمقراطي

محمد المأمون الطيب وبدر الدين محمد حسن أحمد

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
+46 8 698 37 00
info@idea.int
www.idea.int

المحتويات

موجز تنفيذي ٥
مقدمة ٦
خلفية عن وضع المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ٦
الهدف من تحليل الوضع ٧
المنهجية ٧

الفصل ١
المراجعة المكتبية ١٠
١-١. المعايير الدولية ١٠
١-٢. القوانين السودانية والمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ١٧

الفصل ٢
الاستبيان ٢٢
٢-١. أماكن الاستبيان وعدد المشاركين ٢٢
٢-٢. نتائج الاستبيان ٢٥
٢-٣. تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة الذين سبق أن شاركوا بالتصويت في الانتخابات السابقة ٣١
٢-٤. إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات السابقة ٣٣
٢-٦. المشاركة في المجموعات السياسية غير الحزبية ٤٢
٢-٥. تأثير الحواجز التالية على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ٤٣
٢-٦. فعالية مشاركة الأشخاص ذوي الاعاقة في المجموعات السياسية غير الحزبية ٤٩
٢-٧. المشاركة في الأنشطة الحزبية ٥١

الفصل ٣
مقابلات بشأن تحليل وضع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمثيلهم في الأحزاب السياسية ٥٤

الفصل ٤
مجموعات النقاش ٥٦
٤-١. حلقات النقاش ٥٦
٤-٢. ماذا تعني المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ٥٦
٤-٣. تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية ٥٨

الفصل ٥
التوصيات ٦٥
٥-١. التشريعات والسياسات ٦٦
٥-٢. توصيات لمفوضية الانتخابات ٦٧
٥-٣. توصيات للأحزاب الساسية ٦٨
٥-٤. توصيات لتنظيمات الأشخاص ذوي الإعاقة ٦٨
٥-٥. توصيات للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ٦٩

حول المؤلفين ٧٠
حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٧٢

موجز تنفيذي

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة هو حق أساسي من حقوق الإنسان يجب ضمانه وتعزيزه. ومن خلال هذا التحليل نجد أن الاهتمام السياسي الأطراف في قضايا الإعاقة عنصر مهم في تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وجذبهم إلى المجال السياسي، وفي هذا السياق لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه لضمان التمثيل الفاعل. يجب أن تكون قضايا الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من الأجندات السياسية.

بالإضافة لذلك، نجد أن القوانين والتشريعات المعمول بها والأجواء السياسية السائدة تلعب دوراً محورياً وهاماً في تحديد مدى المشاركة المدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما لا يقل عن الفئات الاجتماعية الأخرى.

تعد العوائق والعوامل التي تحد من المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة متعددة ومعقدة. وتتعدى ذلك الى عوامل أخرى كحواجز التميز أو التصورات السلبية أو الافتقار المادي والوصول إلى المعلومات. ويتطلب التغلب عليها جهداً مشتركاً بين الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. فالمشاركة السياسية ليست مجرد واجب ديمقراطي، ولكنها أساس لضمان حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا فقط مستفيدين أو ضحايا للسياسات، ولكن يمكن أيضا أن يكونوا صناع قرار فاعلين وقادة يساهمون في تشكيلها، وبالتالي يسهمون في مستقبل مجتمعاتهم. ولتحقيق ذلك، ينبغي تطوير ستراتيجيات التعليم والتوعية والتي توضح حقوق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يجب تغيير النظرة المجتمعية نحو الإعاقة من الشفقة والاستبعاد من الاحترام والمساواة والاعتراف بالحقوق بما في ذلك تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الأمم المتحدة ٢٠٠٧).

مقدمة

خلفية عن وضع المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة

غالباً ما يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة حواجز التمييز، العزل، الوصمة والصور النمطية السلبية. وكذلك تعترضهم حواجز الوصول المادي في البيئة المحيطة، وحواجز الوصول إلى المعلومات، وحواجز أخرى تسببها التشريعات والسياسات والإجراءات. كل هذه العوامل قد تسهم بصورة أو بأخرى في إضعاف إندماجهم في مجتمعاتهم، أو تقلل من فعالية مشاركتهم في هذه المجتمعات. وعندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن وجود مثل هذه العوامل يمكن أن يكون مثبطاً حقيقياً لمشاركتهم الفاعلة في العملية السياسية.

ينطوي مفهوم المشاركة السياسية على الحق في المشاركة في إدارة الشأن العام بطريقة مباشرة أو عبر ممثلين، والحق في التصويت والترشح، والحق في إتاحة الفرصة لتقلد الوظائف العامة. ففي وجود واحد أو أكثر من تلك الحواجز قد يسهم سلباً على تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في المشاركة السياسية بصورة كاملة وفاعلة. فالتمييز والعزل والوصمة والصور السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة قد تثبط رغبتهم في المشاركة في إدارة الشأن العام لعلمهم بعدم تقدير رؤاهم وتصوراتهم، وقد تفتر هممهم في الترشح لعلمهم بتحيز الآخرين وتضاؤل فرص الفوز، وحواجز البيئة المحيطة وحواجز المعلومات قد تعيق مشاركتهم الفعلية في الأنشطة السياسية المختلفة، وقد تحرمهم القوانين المتحيزة حتى من حقهم في التصويت فضلا عن الترشح.

الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان ليسوا بمعزل عن نظرائهم في البلدان الأخرى، فهم أيضاً مواجهون بذات الحواجز، وتمتعهم بحقهم في المشاركة السياسية تعترضه ذات العقبات. يسعى هذا التقرير لإجراء تحليل لوضع المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة الإنتقالية في السودان.

الهدف من تحليل الوضع

يهدف تحليل الوضع لإستكشاف مدى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية الإنتقال الديمقراطي وذلك بفحص الإطار القانوني الشامل لعملية الإنتقال، وما اذا كان ضامناً للمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وجمع آراء الأشخاص ذوي الإعاقة حول مستوى مشاركتهم وانخراطهم في الأحزاب السياسية والمجموعات السياسية غير الحزبية. والعمل على تحديد العوائق التي تؤثر على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ثم اقتراح توصيات تهدف لتعزيز مشاركتهم السياسية. الموضوعات الرئيسية التي سعى تحليل الوضع لإستكشافها شملت النقاط التالية

١. القوانين والتشريعات السارية وتأثيرها على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
٢. مدى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق التي تنوي تحت مظلة المشاركة السياسية .
٣. مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات العامة السابقة والصعوبات والعوائق التي واجهتهم.
٤. مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجموعات السياسية غير الحزبية والأحزاب، ومدى تضمين قضايا الإعاقة في البرامج الحزبية.
٥. تحديد الحواجز والعوامل التي تؤثر سلباً على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تأثيرها.

المنهجية

سعياً لإستكشاف القوانين والتشريعات التي تؤثر على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق السياسية، ومدى توفر إمكانية الوصول المادي والوصول للمعلومات في التجارب الانتخابية السابقة، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب والمجموعات السياسية غير الحزبية، وتحديد الحواجز والعوامل التي تعوق المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، تم إستخدام منهج مركب لجمع وتحليل وتصنيف البيانات الكمية والنوعية تضمن الآتي:

المراجعة المكتبية

تم إستعراض الإطار القانوني الدولي الذي يضمن المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتم إجراء فحص شامل للقوانين التي تشكل الإطار التشريعي الذي يحكم المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في السودان وذلك من خلال مقارنتها مع المعايير الدولية التي وضعتها إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوصيات لجنة الإتفاقية.

مجموعات النقاش المركزة

مجموعات النقاش المركزة شملت ٤٠ شخصاً من ممثلي إتحادات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لإستكشاف وجمع وجهات نظرهم حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان فيما يتعلق بمشاركتهم السياسية واستكشاف مختلف العوائق والعوامل التي تحد من هذه المشاركة. بجانب الحصول على نظرة أعمق بخصوص التدخلات المطلوبة لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في السودان.

الاستبيان

تم إجراء الاستبيان في ثمانية ولايات في السودان لجمع بيانات حول معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم في المشاركة السياسية، ومشاركتهم في الأحزاب السياسية والجماعات السياسية الأخرى، والتحديات التي تواجههم في العملية الانتخابية، والحواجز والعوامل التي تعوق مشاركتهم السياسية. هدف الاستبيان إلى جمع المعلومات عن تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات المتعلقة بمشاركتهم السياسية.

شمل الاستبيان ٤٠ شخصاً ذي إعاقة من كل ولاية ممن تبلغ أعمارهم ١٨ عاماً فأكثر، ليكون مجموع المشمولين بالاستبيان ٣٢٠ شخصاً من حوالي ٥٥ محلية إدارية لم يشترط فيهم أي شرط سوى أن يكونوا قد بلغوا سن الثمانية عشر عاما. وتم إختيار الولايات وفق التوزيع الجغرافي (الشرق، الوسط، الشمال، كردفان ودارفور)، والكثافة العددية للأشخاص ذوي الإعاقة في الولايات، والوضع الدستوري الخاص. تم إختيار ولاية كسلا من الشرق، والجزيرة من الوسط، وشمال كردفان من كردفان، وجنوب دارفور من دارفور، وذلك للتوزيع الجغرافي بالإضافة للكثافة العددية للأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الولايات مقارنة بغيرها من الولايات التي تشاركها التوزيع الجغرافي. تم إختيار الولاية الشمالية للإعتبار الجغرافي، تم إختيار ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان للوضع القانوني الخاص بالولايتين، كما تم إختيار ولاية الخرطوم لوجود ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة بها. وجرى تحديد مكونات الاستبيان بالإستفادة من المراجعة المكتبية ومجموعات النقاش المركزة.

قصور الدراسة

١. ندرة البيانات الخاصة بالمشاركة السياسية وما يترتب عليها من عدم إمكانية المقارنة، فهي قليلة وتكاد تكون معدومة، مما يجعل مقارنة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة مع عامة السكان أو بالفئات الأخرى الأكثر هشاشة أمراً صعب المنال.
٢. تحديات تمثيلية في إختيار العينة. هناك احتمال أن العينة التي تم استخدامها في الدراسة قد لا تمثل بدقة مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة. معظم المشاركين في الاستبيان كانوا من بين الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم مستويات تعليمية أعلى، وكان التمثيل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية أقل من المتوقع. وبما أن الدراسة تمت

في ثمانية ولايات فقط، فقد لا تعكس نتائجها تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة في الولايات الأخرى بشكل دقيق.

٣. تأثير التوقعات الإجتماعية على الردود. بسبب الحساسية المحيطة بالموضوعات السياسية، قد يميل بعض المشاركين إلى تقديم ردود تعتبر مقبولة اجتماعياً أو توافق التوقعات بدلاً من الكشف عن تجاربهم وآرائهم الحقيقية، خصوصا في مجموعات النقاش وعندما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية والمجموعات السياسية غير الحزبية.

الفصل ١
المراجعة المكتبية

١-١. المعايير الدولية

الحق في المشاركة السياسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان

كثيرا ما يرد الحديث عن المشاركة في الحياة السياسية مقروناً بالمشاركة في الحياة العامة. فقد تطرقت إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المشاركة السياسية تحت عنون المشاركة في الحياة السياسية والعامة. ومفهوم الحياة السياسية والعامة لم تتطرق له الإتفاقيات بالتعريف، غير أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أوضحت في توصيتها العامة ٢٣ لعام ١٩٩٧، أن مفهوم الحياة السياسية والعامة هو مفهوم واسع النطاق يشير إلى ممارسة السلطة السياسية، وخاصة ممارسة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والإدارية. وأن المصطلح يشمل:

> 'جميع جوانب الإدارة العامة وصياغة السياسات وتنفيذها على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي والمحلي. ويشمل المفهوم أيضاً العديد من جوانب المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئات العامة والمجالس وأنشطة المنظمات من قبيل الأحزاب السياسية والنقابات والرابطات المهنية أو الصناعية، والمنظمات النسائية، والمنظمات المجتمعية وغيرها من المنظمات المعنية بالحياة العامة والسياسية'
>
> —(لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة: الفقرة ٥)

لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

إن الحق في المشاركة السياسية هو أحد الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اذ جاء في الفقرة ١ من المادة ٢١ أن 'لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية'. وتبعتها الفقرة ٢ من ذات المادة لتنص على 'حق تقلد الوظائف العامة'، ثم الفقرة ٣ التي تنص على أن 'إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات

نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت'.

وعلى ذات المنوال، أكد العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية أيضاً على الحق في المشاركة السياسية. إذ نص في المادة ٢٥ منه على حق كل مواطن دون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب، في أن تتاح له فرصة التمتع دون قيود غير معقولة بالحقوق الآتية:

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.
(ب) أن يَنتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

ونجد أن ما أقرته هذه المادة من حقوق للمواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والحق في الترشح والانتخاب والتصويت السري، والحق في إتاحة الفرص في تقلد الوظائف العامة يستند بالأساس إلى المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الملاحظ أيضا أن حقوق الإنسان عامة هي حقوق مكفولة للجميع، غير أن الحق في المشاركة السياسية مقصور على مواطني البلد دون غيرهم. فللمواطنين دون سواهم من المقيمين بالبلد المعين، تلتزم الدول بضمان هذه الحقوق. فقد نصت المادة على الاقتراع العام وفي ذات الوقت أجازت وجود بعض القيود في التمتع بالحقوق السياسية، ولكنها اشترطت المعقولية في تلك القيود. وفي إطار الحديث عن المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة والإستبعاد الذي يلاقونه في هذا المجال، يجدر بالناظر في المادة أن يتفحص مفهوم الاقتراع العام ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التطور التاريخي للمفهوم، والقيود التي كانت تعتبر قيوداً معقولة لحرمان الشخص من التمتع بالحقوق السياسية.

مفهوم الاقتراع العام

هذا المفهوم يوصف، وفق الدراسة المواضيعية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة لعام ٢٠١١، بأنه 'أساس الديمقراطيات الحديثة' (الفقرة ٢٥). وهو مفهوم يوسع نطاق الحق في التصويت ليستفيد منه جميع المواطنين الذين بلغوا سن الرشد، بغض النظر عن أي أساس يتم في العادة التمييز فيه بين البشر ، سواء كان الدين، أو العرق، أو الجنس أو اللغة وغيرها. تاريخياً،

فرضت قيود على الحق في التصويت بناءاً على أساس العرق، وكذلك بناءاً على أسس الملكية والثراء، وبناءاً على الجنس حيث أستبعدت النساء تماماً من التصويت والترشح.

وقد كانت أولى نضالات المناصرين لمفهوم الاقتراع العام هي السعي لإزالة كافة القيود المفروضة على الذكور بخصوص الحق في التصويت، فعملوا على اشراكهم في التصويت بغض النظر عن عرقهم، أو ثراءهم أو امتلاكهم للعقارات (الفقرة ٢٥). ولم يركزوا في بدايات مناصرتهم لمفهوم الاقتراع العام على حقوق الإناث في التصويت والترشح، لكن لاحقاً في بداية القرن التاسع عشر والقرن العشرين، عمل هؤلاء المناصرون على إلغاء كافة القيود على مشاركة المرأة وتركزت جهودهم على ذلك (الفقرة ٢٥). وبخصوص القيود المعقولة التي تحرم الشخص من التمتع بالحقوق السياسية، نجد أن لجنة حقوق الإنسان، التزاماً بنص المادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تشترط في كل قيد يحد من تمتع الشخص بحقوقه السياسية، أن يكون قيداً موضوعياً ومعقولاً.

ونجد من ممارسات لجنة حقوق الإنسان أنها قد بينت بعض القيود المعقولة وغير المعقولة لممارسة الحق في الاقتراع. على سبيل المثال، اعتبرت تعيين حد أدنى للسن لممارسة الحق في الانتخاب قيداً معقولاً. في المقابل، تقييد الحق في الانتخاب بشروط مثل الإلمام بالقراءة والكتابة، أو مستوى التعليم، أو الملكية، أو الإنتساب إلى حزب معين لا يعد قيداً معقولاً (التعليق العام رقم ٢٥، الفقرة ١٠). كذلك نجد أن قيداً مثل فرض حد أدنى للسن المطلوبة لترشح الشخص أو شغله لوظيفة معينة أكبر من السن المطلوبة لممارسة الحق في الانتخاب يعد قيداً معقولاً (الفقرة ٤). أما تقييد الحق في الترشح والانتخاب بسبب الإصابة بعجز جسمي فلا يعتبر قيداً معقولاً (الفقرة ١٠).

المادة ٢٩ من إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تنص المادة ٢٩ من إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الحق في المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وبموجبها تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم السياسية وفرصة التمتع بها على أساس المساواة مع الآخرين. وتتعهد بموجبها الدول الأطراف بالتزامين، أولهما أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة 'إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين' (المادة ٢٩أ)، وثانيهما، أن تعمل بفعالية من أجل 'تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في تسيير الشؤون العامة، دون تمييز وعلى قدم المساوة مع الأخرين' (المادة ٢٩ب).

وبخصوص الالتزام الأول، حددت المادة عدداً من الطرق التي يمكن من خلالها أن تكفل الدول إمكانية المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة سواء

كانت مشاركتهم مباشرة أو عن طريق ممثلين تم إختيارهم بحرية. وقد فصلت فيما يتعلق بكفالة حقهم في التصويت والترشح وأوجبت على الدول أن تضمن ثلاثة متطلبات. الأول بخصوص إجراءات ومرافق ومواد التصويت، وإشترطت فيها أن تكون مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال (المادة ٢٩ أ-١). المطلوب الثاني يتعلق بحماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت والترشح والتقلد الفعلي للمناصب، وهنا حمت المادة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت السري والحر الذي لا تخالطه رهبة، وحقهم في الترشح للانتخابات وتقلد كافة المناصب على كل المستويات الحكومية، بجانب تسهيل إستخدام التكنولوجيا الجديدة والمعينة (المادة ٢٩ أ-٢). أما المطلوب الثالث فهو كفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين، وهنا أقرت المادة السماح لهم، باختيار شخص يساعدهم على التصويت متى ما إقتضى الأمر ذلك (المادة ٢٠أ-٣).

بخصوص الالتزام الثاني، وهو العمل بفعالية من أجل تهيئة بيئة يمكن فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن المشاركة في تسيير الشؤون العامة دون تمييز وتشجيع مشاركتهم في الشؤون العامة، فهناك مطلوبان على الدول تحقيقهما. الأول هو تهيئة البيئة التشجيع على المشاركة وإدارة شؤون المنظمات والروابط غير الحكومية بما في ذلك الأحزاب السياسية (المادة ٢٩ب-١). والثاني هو تهيئة البيئة وتشجيع مشاركتهم في إنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والإنضمام اليها، وذلك لتتولى تمثيلهم (المادة ٢٩ب-٢). والناظر للمادة يجد أنها تتحدث عن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة ولا تستثني منهم فئة.

عدم تقييد تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق السياسية

أبدت اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية—والتي تتكون من خبراء مستقلين مهمتهم رصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من قبل الدول الأطراف—رأياً واضحاً حامياً لحق الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية في التمتع بالحقوق السياسية، إلا أن موقفها من الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية حتى منتصف التسعينيات لم يكن يحمي حقهم في المشاركة السياسية. وفقاً للتعليق العام ٢٥ والخاص بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع 'فقد يشكل العجز العقلي المثبت سبباً، على سبيل المثال، لحرمان أحد الأشخاص من حقه في الانتخاب أو في شغل منصب' (التعليق العام رقم ٢٥، الفقرة ٤). غير أن المشهد القانوني شهد تغيراً جذرياً منذ اعتماد تعليق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٦ الذي وردت فيه تلك العبارة، إذ يمكن القول اليوم بأن معظم القيود المتعلقة بالتصويت لم تعد تتسق مع حظر التمييز المنصوص عليه في المادة ٢(١)، أو مع المادة ٢٥، أو مع مفهوم الديمقراطية المعاصر (الفقرة ٢٨).

بالإضافة إلى ذلك، نجد تطوراً قانونياً مهماً كان له دوره في تثبيت حق الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، والإعاقات النفسية الاجتماعية، وهو تبني إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فالمادة ٢٩ من هذه الإتفاقية تضع على عاتق الدول الأطراف التزاما بضمان

الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تضمن لهم فرصة للتمتع بتلك الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين (المادة ٢٩). ونص هذه المادة لا يشير إلى أي قيد معقول يتعلق بالإعاقة كما لا يستثني أي فئة من فئات الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالتالي فإنه نص المادة ٢٩ يحمي حق الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، أو النفسية الإجتماعية في المشاركة السياسية ويتيح لهم فرصة للتمتع بحقوقهم في المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة. وعلى هذا النهج سارت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ممارستها العملية. فقد أبدت اللجنة قلقها حيال حرمان بعض الدول للأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في التصويت أو الترشح للمناصب العامة إذا كانوا صماً، أو أشخاصاً ذوي إعاقات ذهنية ونفسية اجتماعية، أو أشخاصاً ذوي أهلية قانونية مقيدة وفقاً لقانون البلد المعني، أو أشخاصاً تحت الحجر أو الوصاية. وتعج التوصيات الختامية للدول الأطراف التي تصدرها لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعبارات القلق من هذه الممارسات بجانب التوصيات بوقفها وتبني طرق وأساليب جديدة في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة تحترم حقهم في المشاركة السياسية. ففي توصيات اللجنة الختامية لسلوفينيا على سبيل المثال، أبدت اللجنة قلقها إزاء حرمان الأشخاص الذين يُفترض بسبب إعاقتهم أنهم غير قادرين على فهم معنى الانتخابات والغرض منها وتأثيرها من الحق في التصويت، وأوصت بضمان حق جميع الأشخاص في التصويت بغض النظر عن إعاقتهم ، وتزويدهم بدعم اتخاذ القرار بما في ذلك مواد التصويت التي يسهل الوصول إليها لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة بصرف النظر عن إعاقتهم.[١]

وكذلك أبدت اللجنة قلقها من قوانين الانتخابات في مقدونيا والتي تنص على 'القدرة العقلية' كشرط مسبق للحق في التصويت والترشح للمناصب العامة، مما يحرم الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية أو النفسية الاجتماعية من هذه الحقوق.[٢] وأوصت مقدونيا بمراجعة قوانينها الانتخابية بهدف إلغاء الشروط الأساسية التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية أو النفسية–الاجتماعية من ممارسة حقهم في التصويت والترشح للمناصب.[٣] ذات الأمر تكرر مع دول أخرى من بينها تركيا، اذ أبدت اللجنة قلقها من الأحكام التشريعية التي تحرم الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية أو النفسية الاجتماعية من حق التصويت والترشح للانتخابات، وأوصت بتعديلها.[٤]

الدعاوى بخصوص نقصان أهلية الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية الإجتماعية، فلم تعد تصلح لتبرير حرمان هذه الفئات من حقها في المشاركة السياسية.

أما الدعاوى بخصوص نقصان أهلية الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية الإجتماعية، فلم تعد تصلح لتبرير حرمان هذه الفئات من حقها في المشاركة السياسية.

1 لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي سلوفينيا 2018، الفقرة 49.
2 لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة 2018، الفقرة 49.
3 المرجع السابق، الفقرة 50.
4 لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لتركيا 2019، الفقرة 56.

وذلك لأن إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إعترفت بالأشخاص ذوي الإعاقة كأشخاص أمام القانون.[٥] ونصت صراحة على تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالأهلية

القانونية في جميع مناحي الحياة، وعلى قدم المساواة مع الآخرين، دون أن تميز في ذلك بين فئة وأخرى من فئات الأشخاص ذوي الإعاقة.[٦]

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية الوصول

ما تتطلبه إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتجاوز مجرد السماح بالمشاركة وعدم حرمانهم من التصويت والترشح، وإنما تفرض الإتفاقية على الدول الأطراف التزاماً بتيسير مشاركتهم وإزالة الحواجز التي تعيق هذه المشاركة. ولما كانت العوائق المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الانتخابات تشكل إحدى الحواجز التي يختبرها الأشخاص ذوي الإعاقة فقد أولتها الإتفاقية إهتماماً بينا. وإهتمام لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهذا الأمر لا يقتصر على إمكانية الوصول المادي المتعلق بالمباني وإزالة الحواجز المعمارية مثل المداخل الضيقة، والعتبات الموجودة على المداخل، والسلالم، أو غياب العلامات الإرشادية الواضحة. وانما يتعدى ذلك إلى إتاحة المعلومات والمواد الانتخابية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتيسير إجراءات التصويت، وتوفير تقنيات التصويت التي يمكن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة اليها.

ومن توصيات لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهذا الصدد إعتماد خطة لضمان إمكانية الوصول إلى إجراءات التصويت والمرافق والمواد، بما في ذلك من خلال توفير المواد والمعلومات الانتخابية بأشكال يسهل الوصول إليها لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.[٧] وكذلك إتاحة إمكانية الوصول إلى الإجتماعات السياسية والمواد التي تستخدمها وتنتجها الأحزاب السياسية أو الأفراد المرشحون المشاركون في الانتخابات العامة، وذلك حتى لا يحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في المشاركة في العملية السياسية بالتساوي مع الآخرين.[٨] وأشارت اللجنة أيضا إلى وجوب أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة المنتخبين للمناصب العامة فرصة تساوي الفرص المتاحة لغيرهم لآداء مهامهم في بيئة يسهل الوصول إليها.[٩] فالحق في إمكانية الوصول لا يقتصر على مراحل التصويت والترشح، وإنما يتجاوز ذلك إلى مرحلة التقلد الفعلي للوظائف وأداء المهام، ففي تلك المرحلة أيضا يجب أن يتمكنوا من التمتع بإمكانية الوصول حتى يتمكنوا من أداء مهامهم على الوجه الأكمل.

الحق في إمكانية الوصول لا يقتصر على مراحل التصويت والترشح، وإنما يتجاوز ذلك إلى مرحلة التقلد الفعلي للوظائف وأداء المهام، ففي تلك المرحلة أيضا يجب أن يتمكنوا من التمتع بإمكانية الوصول حتى يتمكنوا من أداء مهامهم على الوجه الأكمل.

5 إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 12(1).
6 المرجع السابق، المادة 12(2).
7 لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لرواندا 2019، الفقرة 54(ب).
8 لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 2، الفقرة 43، 2014.
9 لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 2، الفقرة 43، 2014.

الحقوق المعززة لحق المشاركة في الحياة السياسية والعامة للأشخاص ذوي الإعاقة

إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إتفاقية شاملة نصت على جميع حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الإنسان توصف بأنها حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، يعمل تفعيل بعضها وتعزيزه على تفعيل وتعزيز البعض الآخر. فإعمال الحق في التعليم على سبيل المثال يعرف الإنسان بعدد من المخاطر الصحية ويجنبه إياها، وتعزيز الحقوق الصحية يجعل الفرد أكثر تقبلاً لتلقي التعليم. وتعزيز الحق في التعليم والحق في الصحة قد يدعم مشاركة الشخص في الحياة السياسية والحياة العامة. فحقوق الإنسان حقوق مترابطة ومتعاضدة يشد بعضها بعضاً. لذلك نجد أن بعض الحقوق في إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تلعب دوراً مباشراً في تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الشاملة في الشؤون السياسية والعامة.

من الأمثلة في ذلك، ما أوردته الدراسة المواضيعية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية التي أشارت في هذا السياق لعدد من المواد منها الفقرة (١) من المادة ٤ التي تنص على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة، بما فيها التشريع، لتعديل أو إلغاء ما يوجد من قوانين ولوائح وأعراف وممارسات تشكل تمييزاً ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. والمادة ٩ التي تنص على الالتزام باعتماد تدابير مناسبة تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمادة ١٢ التي تؤكد من جديد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتراف بهم في كل مكان كأشخاص أمام القانون وفي التمتع بأهلية قانونية على قدم المساواة مع الآخرين في جميع مناحي الحياة. والمادة ١٩ التي تقر بحق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في إدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع. وكذلك المادة ٢١ التي تدعو إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات سواء المقدمة من خلال الكيانات العامة أو الخاصة، باستعمال أشكال سهلة المنال واستخدام لغة الإشارة وطريقة برايل وغيرها من وسائل وطرق وأشكال الإتصال في معاملاتهم الرسمية [١٠].

الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان

شهد العام ١٩٩٣ لأول مرة في تاريخ السودان تضمين استبيانات التعداد السكاني أسئلة حول الإعاقة، وذلك في التعداد العام الرابع للسكان.[١١] بناءً على التعداد الوطني الخامس لعام ٢٠٠٨ الذي تم إجراؤه قبل انفصال جنوب السودان، بلغ إجمالي عدد سكان الولايات الشمالية والتي تشكل السودان الحالي حوالي ٣٠,٥٠٤,٠٠٠ نسمة. حوالي ١,٤٦٣,٠٠٠

10 أنظر 'الدراسة المواضيعية'، الفقرة 24.
11 سمية أحمد حمدان، إحصاءات الإعاقة ووضع المعاقين في السودان: التعداد السكاني 2008.

من مجموع هولاء السكان هم من الأشخاص ذوي الإعاقة. وبلغ معدل انتشار الإعاقة وفقاً لذلك التعداد حوالي ٤,٨ بالمئة بين عموم السكان، ٥,٠ بالمئة بين الذكور، و ٤,٦ بالمئة بين الإناث. وبحسب السكن تبلغ نسبة الإعاقة ٤,٣ بالمئة في الحضر، و ٥,٠ بالمئة في الريف، بينما تبلغ و ٤,٦ بالمئة بين الرحل. هناك عدد من التساؤلات حول صحة نسبة وأعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في التعداد الوطني الخامس لعام ٢٠٠٨ ومؤشرات توحي بإفتقارها للدقة. فالتقديرات العالمية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تتراوح بين ١٠–١٥ في المائة تدعم التشكيك في صحة تلك الأرقام. فبسبب النزاعات المسلحة في أنحاء مختلفة من البلاد، والفقر ونقص الخدمات الصحية وبعض العوامل الأخرى، ليس من المتوقع أن تكون معدلات الإعاقة بالبلاد أقل من المتوسط العالمي. بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى تتعلق بتعريف وتصنيف الإعاقة، ووجود بعض العادات في بعض المناطق التي ترفض إظهار الأشخاص ذوي الإعاقة.

١-٢. القوانين السودانية والمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للوثيقة الدستورية

نصت الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية لسنة ٢٠١٩ على أن الحقوق والواجبات في الدولة تقوم على المواطنة، دون تمييز على عدة أسس من بينها العرق والدين والجنس والإعاقة.

نصت الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية لسنة ٢٠١٩ على أن الحقوق والواجبات في الدولة تقوم على المواطنة، دون تمييز على عدة أسس من بينها العرق والدين والجنس والإعاقة، وغيرها من الأسباب (المادة ٤(١)). وأوضحت الوثيقة أن 'الناس متساوون أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب الإثنية أو اللون أو النوع أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي أو الإثني اي سبب آخر' (المادة ٤٨).

أوضحت الوثيقة الدستورية أن من مهام الفترة الإنتقالية ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان (المادة ٨(٧))، وتعزيز دور الشباب وتعزيز فرصهم في كافة المجالات (المادة ٨(٨)). غير أنها لم تأت بنص يتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كواحد من مهام الفترة الإنتقالية.

خصصت الوثيقة الدستورية مادة لحقوق المرأة حمت فيها حقوقها كما وردت في الإتفاقيات الدولية المصادق عليها، وضمنت فيها حقوقها في كل المجالات ونصت على تعزيزها بالتمييز الإيجابي (المادة ٤٩). وكذلك خصصت الوثيقة مادة لحقوق الطفل نصت فيها على حماية حقوق الطفل كما وردت في الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان (المادة ٥٠). وفي المقابل، خصصت الوثيقة الدستورية مادة منفصلة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 'تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة كل

تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة كل الحقوق والحريات والمنصوص عليها في هذه الوثيقة، وبخاصة إحترام كرامتهم الإنسانية وإتاحة التعليم والعمل المناسبين لهم وكفالة مشاركتهم الكاملة في المجتمع.

الحقوق والحريات والمنصوص عليها في هذه الوثيقة، وبخاصة إحترام كرامتهم الإنسانية وإتاحة التعليم والعمل المناسبين لهم وكفالة مشاركتهم الكاملة في المجتمع' (المادة ٦٤(١)).

حمت الوثيقة الدستورية الحق في المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة، إذ نصت على حق كل مواطن في ذلك (المادة ٥٩). ونصت كذلك على الحق في حرية التعبير والإعلام وعلى حق كل مواطن في تلقي ونشر المعلومات والمطبوعات والوصول للصحافة والإنترنت وحرية الصحافة (المادة ٥٧)، وكذلك نصت على حرية التجمع والتنظيم وتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والنقابات والإتحادات المهنية والإنضمام إليها (المادة ٥٨). ونصت كذلك على أنه 'تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الإتفاقيات والعهود والمواثيق الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من هذه الوثيقة (المادة ٤٢(٢)).

الملاحظ أيضاً أن الوثيقة الدستورية لم تشترط في عضوية مجلس السيادة أي شرط يتعلق بالسلامة الجسدية (المادة ١٣)، ولم تشترط ذلك أيضاً في عضوية مجلس الوزراء (المادة ١٧)، ولا في عضوية المجلس التشريعي الإنتقالي (المادة ٢٦).

من المهم الإشارة إلى أن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة القوي لسنة ٢٠١٧ لم يتعرض مطلقاً للحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ولا لمشاركتهم السياسية.

الحق في التصويت والترشح

فيما يتعلق بأهلية الناخب لممارسة حقه في الإدلاء بصوته، إشترط قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ في الناخب أن يكون سودانياً، بالغاً من العمر ١٨ عاماً، ومقيداً في السجل الانتخابي، وإشترط مع ذلك أن يكون الناخب سليم العقل (المادة ٢١). وسلامة العقل هي واحدة من عدة بيانات أجاز القانون لأي ناخب مسجل الإعتراض على بيانات السجل الانتخابي بخصوصها، وتصحيح أي معلومات خاطئة تتعلق بها، سواء كان ذلك الخطأ في تسجيله أو تسجيل أي شخص آخر (المادة ٢٤(١)(ز)).

ويتكرر شرط سلامة العقل كأحد متطلبات أهلية الترشح لعضوية مجلس الولايات (المادة ٥٢(ج))، وأهلية الترشح للمجالس التشريعية (المادة ٥٣(١)(ب)).

أما بخصوص الترشح وتولي المناصب العامة، فقد أشار القانون في عدد من المواضع إلى شروط تقصي الأشخاص ذوي الإعاقة من تولي هذه المناصب. فأهلية الترشح لمنصب رئيس الجمهورية يشترط فيها سلامة العقل (المادة ٤١(١)(ب))، ويعتبر طلب الترشح باطلاً إذا لم يكن المرشح مستوفياً لهذا الشرط (المادة ٤٤). ويتكرر شرط سلامة العقل كأحد متطلبات أهلية الترشح لعضوية مجلس الولايات (المادة ٥٢(ج))، وأهلية الترشح للمجالس التشريعية (المادة ٥٣(١)(ب)). وكذلك يعتبر القانون أن طلب الترشح لعضوية المجالس التشريعية باطلاً إذا لم يستوف المرشح لشرط سلامة العقل ضمن عدة شروط أخرى (المادة ٥٧).

إشترط قانون الانتخابات القومية كذلك في أعضاء مفوضية المفوضية القومية للانتخابات سلامة العقل (المادة ٦(٢)(د))، ونص على خلو منصب العضو في حالة العلة العقلية أو الجسدية المقعدة، إذا وثقت تلك العلة بشهادة طبية رسمية (المادة ٧(١)(ج)). وما يجدر ذكره هنا هو أن إشتراط القانون سلامة العقل لنيل الحقوق كحق الشخص في تولي المناصب العامة في بلده، وحقه في أن يَنتخب أو يُنتخب، يتعارض مع حق الأشخاص ذوي الإعاقة في ممارسة حقهم في المشاركة السياسية، ويشكل تمييزاً قائماً على أساس الإعاقة من منظور إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إمكانية الوصول في القوانين السودانية

إشترط القانون في مراكز الاقتراع أن تستوفي عدة شروط من بينها أن يقع المركز في ميدان مفتوح، وأن يكون المبنى واسعا يسهل على الناخبين الوصول إليه والخروج منه دون معوقات (المادة ٧٣(١)(أ)). وكذلك أن يقع المركز في مكان يسهل على ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين الوصول إليه بيسر لممارسة حقهم في الاقتراع (المادة ٧٣(١)(ب)). هذان الشرطان على أهميتهما قاصران تماماً عن تلبية متطلبات إمكانية الوصول في العملية الانتخابية وفقا لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ تتجاوز المتطلبات سهولة الوصول إلى موقع المركز وإمكانية الدخول والخروج منه دون معوقات، إلى عدد من المتطلبات المعمارية، وعدد من المتطلبات في مواد الاقتراع، وعدد من المتطلبات في إجراءات وعملية الاقتراع، وعدد من المتطلبات المتعلقة بالمعلومات ويسر الحصول عليها وتقديمها في قوالب يسهل الوصول اليها.

تتجاوز المتطلبات سهولة الوصول إلى موقع المركز وإمكانية الدخول والخروج منه دون معوقات، إلى عدد من المتطلبات المعمارية، وعدد من المتطلبات في مواد الاقتراع، وعدد من المتطلبات في إجراءات وعملية الاقتراع، وعدد من المتطلبات المتعلقة بالمعلومات ويسر الحصول عليها وتقديمها في قوالب يسهل الوصول اليها.

بخصوص الوصول إلى المعلومات، كفل القانون للمرشحين في الانتخابات إستخدام جميع الوسائل الإعلامية، بما في ذلك المرئية والمسموعة والإنترنت، والرسائل الإلكترونية، وأية وسائل أخرى في حملاتهم الانتخابية (المادة ٦٦(٥)). وأجاز لهم نشر مواد حملتهم الانتخابية على شكل كتيبات، أو ملصقات أو صحف أو بأي شكل آخر (المادة ٦٦(٤)). غير أنه لم يشر بصورة أو بأخرى إلى تقديم المعلومات في شكل ميسر بما يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول اليها. ولم يلزم المرشحين بتنويع الأشكال التي يقدمون بها حملاتهم الانتخابية حتى يتعرف عليهم الأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك لم يوجب على المفوضية القومية للانتخابات أي التزام بتقديم المعلومات الخاصة بالانتخابات في شكل مسير وممكن الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. مما يجعل أمر تقديم المعلومات وتسهيل وصولها للأشخاص ذوي الإعاقة أمر يصمت عنه القانون ولا يكفله.

كفل القانون للمرشحين في الانتخابات إستخدام جميع الوسائل الإعلامية، بما في ذلك المرئية والمسموعة والإنترنت، والرسائل الإلكترونية، وأية وسائل أخرى في حملاتهم الانتخابية.

منح القانون المفوضية القومية للانتخابات سلطة وضع القواعد اللازمة لتنظيم عمليات الاقتراع وإجراءاتها، ومن ضمنها القواعد المتعلقة بإجراءات الاقتراع للأميين وذوي الإحتياجات الخاصة (المادة ٧٤(١) و(٢)). وبالتالي فإن تقييم إمكانية الوصول المتعلقة بإجراءات العملية الانتخابية يستوجب النظر في تلك القواعد التي تضعها المفوضية

القومية للانتخابات. الجدير بالذكر أن مصطلح ذوي الإحتياجات الخاصة يتم إستخدامه كمرادف للأشخاص ذوي الإعاقة في بعض الأحيان. وهو مصطلح لا يشير بالضرورة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة فقط، ولكنه قد يشملهم، إذ أنهم من ضمن الفئات التي يجب مراعاة 'إحتياجاتها الخاصة' كي يتمكنوا من ممارسة حقهم في التصويت على قدم المساواة مع الآخرين.

الحق في تكوين الأحزاب والإنضمام اليها

منح قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ لكل سوداني بلغ الثامنة عشرة من العمر الحق في المشاركة في تأسيس الأحزاب السياسية وعضويتها والانضمام إليها (المادة ١٢(١)). وقد حظر القانون على متولي عدد من المناصب—مثل أفراد القوات النظامية، والقضاة بالسلطة القضائية، والمستشارين القانونيين بوزارة العدل، والقيادات العليا في الخدمة المدنية، والدبلوماسيين بوزارة الخارجية—المشاركة في عضوية أي حزب سياسي أو الانضمام إليه خلال فترة توليهم لمناصبهم (المادة ١٢(٢)). واشترط القانون لتأسيس أو استمرار نشاط عمل أي حزب سياسي ضمن عدة شروط أخرى، أن تكون عضويته مفتوحة لكل سوداني يلتزم بأهداف ومبادئ الحزب (المادة ١٤(أ))، وأن يكون قادة الحزب وقادة مؤسساته على جميع المستويات منتخبين ديمقراطياً، مع مراعاة تمثيل المرأة حسب النسب المئوية التي حددها الحزب (المادة ١٤(ج)).

لا يمكن حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب إعاقتهم من تكوين الأحزاب أو عضويتها. بالمقابل، لم يحرص القانون على تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب السياسية بإستخدام نوع من التدابير المعززة لمشاركتهم مثلما فعل بخصوص مشاركة المرأة التي أوجب تمثيلها في القيادة حسب النسبة التي تحددها الأحزاب السياسية نفسها.

لم يرد في هذا القانون ما يشير صراحة للأشخاص ذوي الإعاقة او للإعاقة، غير أنه جعل المواطنة شرطاً وحيداً للحق في تكوين الأحزاب السياسية وعضويتها. وبذلك لا يمكن حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب إعاقتهم من تكوين الأحزاب أو عضويتها. بالمقابل، لم يحرص القانون على تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب السياسية بإستخدام نوع من التدابير المعززة لمشاركتهم مثلما فعل بخصوص مشاركة المرأة التي أوجب تمثيلها في القيادة حسب النسبة التي تحددها الأحزاب السياسية نفسها.

الحق في في تكوين الجمعيات والتنظيمات

فيما يخص إنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والإنضمام إليها فإن قانون العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦ لا يتعرض بالتفصيل لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، لكنه كما أجاز لمنظمات المجتمع المدني ذات القضايا المشتركة والإنتشار الجغرافي القاعدي والأغراض الشاملة أن تكون إتحاداً في ذلك الشأن المشترك (المادة ١٧(١)). أجاز أيضاً لمنظمات ذوي الحاجات الخاصة أن 'تنشئ إتحاداً لرعاية شؤونهم المشتركة والدفاع عن قضاياهم' (المادة ١٧(٢)). وبخصوص تسجيل المنظمات الطوعية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فقد نص قانون العمل الطوعي والإنساني على شروط التسجيل في المادة ٩ منه، وهي في مجملها شروط معقولة إلا أن العنت الذي تلاقيه

المنظمات غير الحكومية يكون في كثير من الأحيان مرده إلى التعنت في تطبيق المادة ١١ من قانون العمل الطوعي والإنساني والتي تنص على أن 'يجدد الترخيص لكل منظمة سنوياً وفقاً للشروط التي تحددها اللوائح' (المادة ١١).

الفصل ٢
الاستبيان

٢-١. أماكن الاستبيان وعدد المشاركين

تم إجراء الاستبيان في ثمانية ولايات هي الشمالية، كسلا، الجزيرة، الخرطوم، شمال كردفان، جنوب كردفان، النيل الأزرق، جنوب دارفور. وكان عدد المحليات التي شملها الاستبيان هي ٥٥ محلية. بينما كان عدد المشاركين في الاستبيان ٣٢٠ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة ممن بلغوا الثامنة عشر من العمر (الجدول ٢-١).

المشاركون في الاستبيان حسب الجنس

بلغ نسبة الذكور المشاركين في الاستبيان ٥٧,٤ بالمئة بينما بلغت نسبة الإناث ٤٢,٦ بالمئة، (الجدول ٢-٢).

المشاركون في الاستبيان حسب العمر

شارك في الاستبيان أشخاص ذوي إعاقة من مختلف الفئات العمرية ممن بلغوا الثامنة عشر من العمر. بلغت نسبة المشاركين من الأشخاص الفئة العمرية بين ١٨–٢٣ حوالي ١١,٩ بالمئة، وفي الفئة العمرية ٢٤–٢٩ نسبة ١٣,٨ بالمئة، وفي الفئة العمرية ٣٠–٣٥ نسبة ٣٢,٢ بالمئة، وفي الفئة العمرية ٣٦–٤١ نسبة ٢٥,٤، والمشاركين ما فوق ٤١ سنة بلغت نسبتهم ٢٥,٧ بالمئة (الجدول ٢-٣).

جدول ٢-١. عدد الولايات والمشاركين

عدد الولايات	٨ ولايات
عدد المحليات	٥٥ محلية
عدد المشاركين	٣٢٠

جدول ٢-٢. المشاركون حسب الجنس

النوع	النسبة %
ذكور	٥٧.٤
إناث	٤٢.٦

جدول ٢-٣. المشاركون حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
١٨–٢٣	٣٧	١١,٦
٢٤–٢٩	٤٣	١٣,٤
٣٠–٣٥	٧٢	٢٢,٥
٣٦–٤١	٧٩	٢٤,٧
٤١ ما فوق	٨٠	٢٥,٠
غير محدد	٩	٢,٨
المجموع	٣٢٠	١٠٠

المشاركون في الاستبيان حسب التعليم

شارك في الاستبيان أشخاصاً تلقوا درجات وأنواع مختلفة من التعليم وبعضهم لم يتلق تعليماً. وقد كانت نسبة الأشخاص غير المتعلمين ٧ بالمئة، والمتعلمين في الخلاوي [مدارس قرآنية في السودان أشبه بمدارس الكتاتيب في مصر] ٣,٨ بالمئة، والذين تلقوا تعليماً دينياً ٢,٢ بالمئة، والذين تلقوا تعليماً مهنياً أو حرفياً أو تقنياً ٢,٨ بالمئة، وتعليم الكبار ١,٩ بالمئة، والتعليم الإبتدائي ٥,٤ بالمئة، والتعليم الأساسي أو المتوسط ٩,٨ بالمئة، والتعليم الثانوي ٢٥,٧ بالمئة، والتعليم فوق الثانوي ٢,٩ بالمئة، والتعليم الجامعي ٢٨,٦ بالمئة، والتعليم غير الجامعي ٩,٨ بالمئة (الجدول ٢-٤).

المشاركون في الاستبيان حسب نوع الإعاقة

شارك في الاستبيان أشخاص ذوي إعاقات مختلفة، وكانت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية ٢٧,٥ بالمئة من المشاركين، والأشخاص ذوي الإعاقة البصرية ٢٤,٤ بالمئة، وذوي الإعاقة الحركية ٣٢,٨ بالمئة، والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية ٦,٩ بالمئة، والأشخاص ذوي الإعاقات المزدوجة ٤,١ بالمئة (الجدول ٢-٥).

جدول ٢-٤. المشاركون حسب التعليم

التعليم	العدد	النسبة %
غير متعلم	٢٢	٦,٩
خلاوي	١٢	٣,٨
تعليم ديني	٧	٢,٢
تعليم مهني، حرفي، تقني	٩	٢,٨
تعليم كبار	٦	١,٩
ابتدائي	١٧	٥,٣
أساسي او متوسط	٣١	٩,٧
تعليم ثانوي	٨١	٢٥,٣
فوق ثانوي	٩	٢,٨
جامعي	٩٠	٢٨,١
فوق الجامعي	٣١	٩,٧
غير محدد	٥	١.٥
المجموع	٣٢٠	١٠٠

جدول ٢-٥. المشاركون حسب نوع الإعاقة

نوع الإعاقة	العدد	النسبة %
إعاقة سمعية	٨٨	٢٧.٥
إعاقة بصرية	٧٨	٢٤.٤
إعاقة حركية	١٠٥	٣٢.٨
إعاقة ذهنية	٢٢	٦.٩
توحد	١	٠.٣
صعوبات تعلم	٤	١.٣
نفسية	٣	٠.٩
مزدوجة	١٣	٤.١
غير ذلك	٤	١.٢
غير محدد	٢	٠.٦
المجموع	٣٢٠	١٠٠

٢-٢. نتائج الاستبيان

الحق في التصويت في الانتخابات

الذين يوافقون بشدة على أن المشاركة السياسية تعني لهم الحق في التصويت في الانتخابات بلغ نسبتهم ٦٤,٧ بالمئة، وبلغت نسبة الذين يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم الحق في التصويت في الانتخابات ٢٥,٧ بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين يوافقون إلى حد ما ٥,٤ بالمئة، والذين لا يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم الحق في الانتخابات بلغت نسبتهم ٤,٢ بالمئة، وهذا يشير إلى أن الغالبية العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة يعتبرون التصويت جانباً أساسياً من جوانب المشاركة السياسية (الشكل ٢-١).

شكل ٢-١. المشاركة السياسية تعني لك الحق في التصويت في الانتخابات

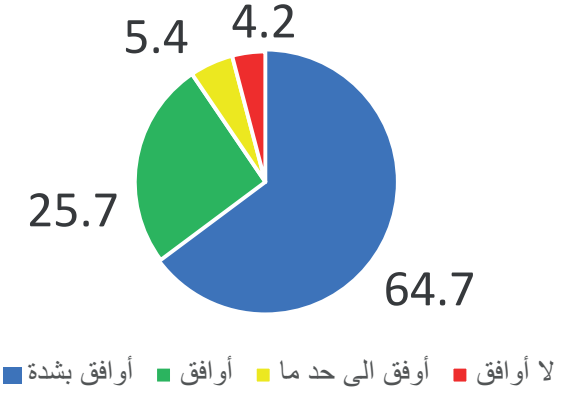

الحق في الترشح في الانتخابات

الذين يوافقون بشدة على أن المشاركة السياسية تعني لهم الحق في الترشح في الانتخابات بلغت نسبتهم ٤٨,٤ من المستجيبين، وبلغت نسبة الذين يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم الحق في الترشح في الانتخابات ٣١,٧ بالمئة من المستجيبين، وبلغ عدد الذين يوافقون إلى حد ما نسبة ٩,٣ بالمئة من المستجيبين، بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم الحق في الترشح في الانتخابات ١٠,٦ بالمئة، (الشكل ٢-٢).

شكل ٢-٢. المشاركة السياسية تعني لك الحق في الترشح في الانتخابات

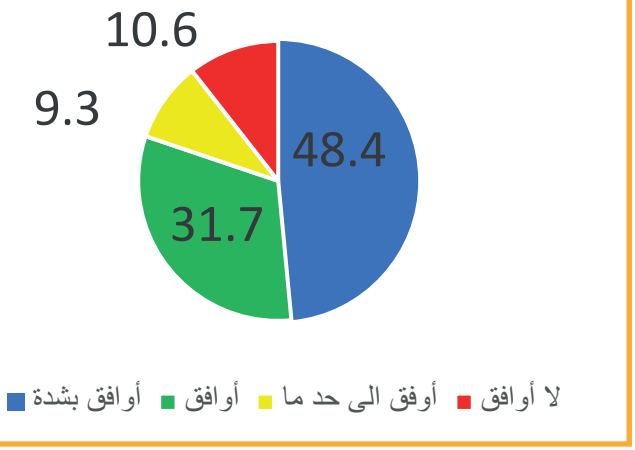

الحق في تولي الوظائف العامة

الذين يوافقون بشدة على أن المشاركة السياسية تعني لهم الحق في تولي الوظائف العامة بلغ عددهم ١٦٨ بنسبة ٥٤,١ بالمئة من المستجيبين، وبلغ عدد الذين يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم الحق فيتولي الوظائف العامة بلغ عدد ٩٩ مشاركاً أي بما يعادل ٣١,٨ بالمئة، بينما بلغ عدد الذين يوافقون إلى حد ما عدد ٢٥ شخصاً بنسبة ٨ بالمئة من المستجيبين. أما الذين لا يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم الحق في تولي الوظائف العامة فبلغ عددهم ١٩ شخصاً أي بنسبة ٦,١ بالمئة، (الشكل ٢-٣).

شكل ٢-٣. الحق في تولي الوظائف العامة

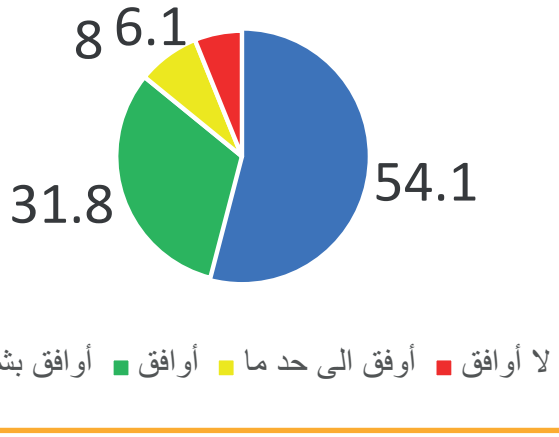

الحق في تكوين الاحزاب والانضمام إليها

الذين يوافقون بشدة على أن المشاركة السياسية تعني لهم الحق في تكوين الاحزاب والانضمام إليها بلغ عددهم ١١٧ بنسبة ٣٨,٦ بالمئة من النسبة الكلية للمستجيبين. وبلغ عدد الذين يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم الحق في تكوين الاحزاب والانضمام إليها عدد ١٠١ شخصاً أي بما يعادل ٣٣,٢ بالمئة ، وبلغ عد الذين يوافقون إلى حد ما عدد ٤٦ شخصاً بنسبة ١٥,٢ بالمئة من المشاركين، بينما بلغ الذين لا يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم الحق في تكوين الاحزاب والانضمام إليها عددهم ٣٩ شخصاً بنسبة ١٢,٩ بالمئة من المستجيبين (الشكل ٢-٤).

شكل ٢-٤. الحق في تكوين الاحزاب والانضمام إليها

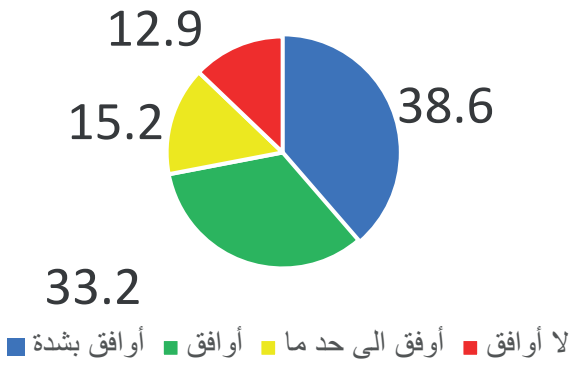

حرية الرأي والتعبير

الذين يوافقون بشدة على أن المشاركة السياسية تعني لهم حرية الرأي والتعبير بلغ عددهم ١٩٥ بنسبة ٦١,٥ بالمئة من النسبة الكلية للمشاركين، وبلغ عدد الذين يوافقون على إن المشاركة السياسية تعني لهم حرية الرأي والتعبير عدد ٩٩ مشاركاً أي بما يعادل ٣١,٢ بالمئة، وبلغ عدد الذين يوافقون إلى حد ما عدد ١٦ مشاركاً بنسبة ٥,١ بالمئة ، بينما بلغ عدد الذين لا يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم حرية الرأي والتعبير بلغ عددهم ٧، أي بنسبة ٢,٢ بالمئة (الشكل ٢-٥).

حرية التجمع وتكوين الجمعيات

الذين يوافقون بشدة على أن المشاركة السياسية تعني لهم حرية التجمع وتكوين الجمعيات بلغ عددهم ١٣٦ بنسبة ٤٤ بالمئة من النسبة الكلية للمشاركين، وحيث بلغ عدد الذين يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم حرية التجمع وتكوين الجمعيات

عدد ١١٨ مشاركاً أي بما يعادل ٣٨,٢ بالمئة ، والذين يوافقون إلى حد ما بلغ عددهم ٣٥ أي ١١,٣ من المشاركين، بينما بلغ الذين لا يوافقون على ان المشاركة السياسية تعني لهم حرية التجمع وتكوين الجمعيات عدد ٢٠ مشاركاً أي بنسبة ٦,٥ بالمئة، الشكل (٢-٦).

شكل ٢-٥. حرية الرأي والتعبير

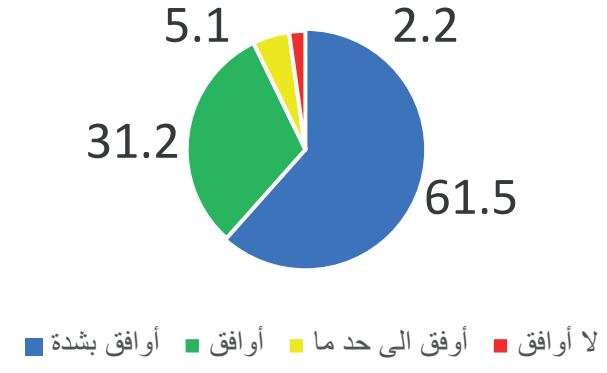

شكل ٢-٦. حرية التجمع وتكوين الجمعيات

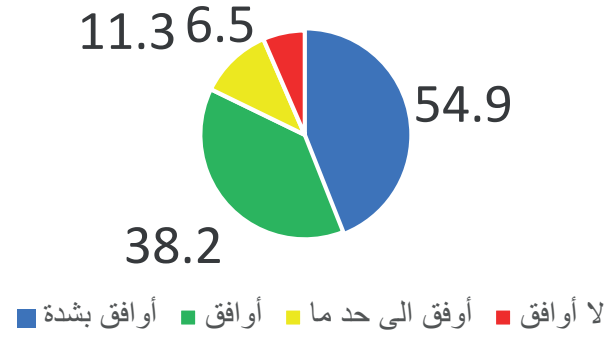

حرية الاعلام والحصول على المعلومات

الذين يوافقون بشدة على أن المشاركة السياسية تعني لهم الحق في حرية الاعلام والحصول على المعلومات بلغ عددهم ١٧٣ بنسبة ٥٤,٩ بالمئة من المستجيبين، وبلغ عدد الذين يوافقون على أن المشاركة السياسية تعني لهم الحق في حرية الاعلام والحصول على المعلومات عدد ١٠٣ مشاركاً أي بما يعادل ٣٣ بالمئة، والذين يوافقون إلى حد ما بلغ عددهم ٢٦ أي بنسبة ٨,٢ من المستجيبين، بينما بلغ عدد الذين لا يوافقون على إن المشاركة السياسية تعني الحق في حرية الاعلام والحصول على المعلومات عدد ١٨ مشاركاً أي بنسبة ٣,٩ بالمئة من المستجيبين (الشكل ٢-٧).

شكل ٢-٧. حرية الاعلام والحصول على المعلومات

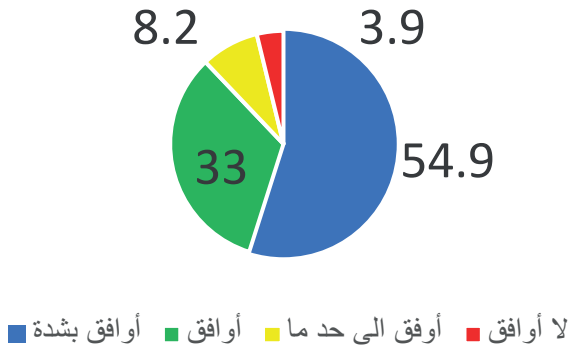

الخلاصة

عند النظر الى أي مدى تم الربط بين المشاركة السياسية والحقوق التي تتضمنها المشاركة السياسية نجد أن جميع الحقوق المذكورة حصلت على نسب موافقة (موافقة بشدة + موافقة) تزيد عن ٧٠ بالمئة، مما يدل على وجود توافق واسع حول أهمية هذه الحقوق بالنسبة لذوي الإعاقة لتعزيز مشاركتهم السياسية. ونجد أن 'حرية الرأي والتعبير' يليها 'الحق في التصويت في الانتخابات' تم ربطهما بالمشاركة السياسية بصورة أكبر، في المقابل إذا ركزنا على الأشخاص الذين 'لا يوافقون' على الربط بين هذه الحقوق والمشاركة السياسية فإن 'الحق في الترشح في الانتخابات' هو الحق الذي واجه أكبر مقاومة أو اعتراض. مما يشير أهمية التوعية بأهميته.

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن هناك فارق في نسب الموافقة بين الحق في التصويت والحق في الترشح وهذا قد يشير إلى أن الكثير من ذوي الإعاقة يرون أن المشاركة في التصويت هي

الكثير من ذوي الإعاقة يرون أن المشاركة في التصويت هي جوهر الديمقراطية وحقهم، بينما قد يكون لديهم تشكك تجاه الحق في الترشح وفي من تولي الوظائف العامة.

جوهر الديمقراطية وحقهم، بينما قد يكون لديهم تشكك تجاه الحق في الترشح وفي من تولي الوظائف العامة. فعند النظر في حقوق مثل تولي الوظائف العامة أو الترشح في الانتخابات، نجد أنها تحظى بموافقة أقل نسبياً من الحقوق الأخرى وذلك في ربطها بالمشاركة السياسية، مما يدل على وجود تحديات محتملة في تحقيق هذه الحقوق على أرض الواقع.

الحق في تكوين الأحزاب والانضمام لها تم ربطه بصورة أقل بالمشاركة السياسية من بين جميع الحقوق، مما يمكن أن يعكس إحساساً نسبياً بوجود تحديات في تكوين الأحزاب أو الانضمام إليها. وربما كان للخطابات الإعلامية المنتقدة للأحزاب السياسية عبر السنوات أثر في الحصول على هذه النتيجة.

الحق في تكوين الأحزاب والانضمام لها تم ربطه بصورة أقل بالمشاركة السياسية من بين جميع الحقوق، مما يمكن أن يعكس إحساساً نسبياً بوجود تحديات في تكوين الأحزاب أو الانضمام إليها. وربما كان للخطابات الإعلامية المنتقدة للأحزاب السياسية عبر السنوات أثر في الحصول على هذه النتيجة.

تظهر البيانات أن الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان يعطون أهمية كبيرة لحقوقهم السياسية، خاصة حرية الرأي والتعبير والحق في التصويت. في المقابل، يرون أن الحق في تكوين الأحزاب والانضمام لها هو الأقل أهمية فيما يتعلق بمشاركتهم السياسية، مما يمكن أن يشير إلى حاجة للعمل على تعزيز هذا الحق وزيادة الوعي به. بشكل عام، يظهر التحليل والمقارنة أن ذوي الإعاقة يرون أهمية كبيرة في معظم الحقوق السياسية، ولكن هناك بعض التحفظات والتحديات المحتملة التي قد تواجههم في تحقيق بعض هذه الحقوق.

شكل ٢-٨. يوضح متوسط تقييم الأشخاص ذوي الإعاقة للحقوق المختلفة بإعتبارها تعني المشاركة السياسية على مقياس من ٤ درجات

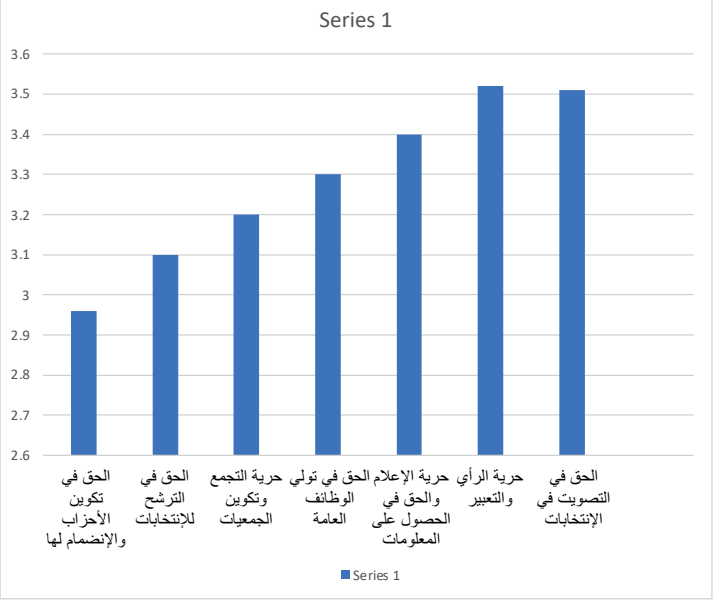

٢-٣. تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة الذين سبق أن شاركوا بالتصويت في الانتخابات السابقة

المشاركة بالتصويت في الانتخابات العامة

بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين سبق وأن شاركوا بالتصويت في انتخابات عامة سابقة عدد ٢١٥ شخصا أي بنسبة ٦٧,٢ بالمئة من المشاركين في الاستبيان . من هؤلاء الذين صوتوا في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة، يشكل الذكور ٦٣,٤ بالمئة بينما تشكل الإناث ٣٦,٦ بالمئة. بلغ عدد الذكور الذين شاركوا في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة عدد ١٣٥ شخصاً أي بنسبة ٧٤,٢ بالمئة من مجموع الذكور المشاركين في الاستبيان . وبلغ عدد الإناث المشاركات في الانتخابات السابقة عدد ٧٨ مشاركة أي بنسبة ٥٧,٨ بالمئة من مجموع النساء المشاركات في الاستبيان.

المشاركة بالتصويت في الانتخابات السابقة حسب المستوى التعليمي

وفقاً لتعليم المشاركين فإن أكثر المجموعات مشاركة في الانتخابات السابقة هي التعليم المهني والحرفي بالاضافة إلى التعليم الديني في المرتبة الأولى، يليهم التعليم الثانوي، ثم التعليم فوق الجامعي، ثم التعليم الجامعي. أما أقل المجموعات مشاركة في الانتخابات السابقة فهم الأشخاص الذين تلقوا تعليماً فوق الثانوي، وتعليم الكبار، والأشخاص الذين لم يتلقوا تعليماً، والذين تلقوا تعليماً إبتدائياً (الجدول ٢-٦).

جدول ٢-٦. نسبة المشاركين في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة حسب المستوي التعليمي

نوع التعليم	نسبة المشاركين في الانتخابات %
غيرمتعلم	٥٤,٥
خلاوي	٦٣,٦
تعليم ديني	١٠٠
تعليم مهني، حرفي، تقني	١٠٠
تعليم كبار	٥٠
ابتدائي	٥٨,٥
أساسي اومتوسط	٦٤,٥
تعليم ثانوي	٧٤,٧
فوق ثانوي	٤٤,٤
جامعي	٦٨,٨
فوق الجامعي	٧٣,٣

المشاركة بالتصويت في الانتخابات السابقة حسب نوع الإعاقة

الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية كانوا أكثر المشاركين الذين سبق لهم التصويت في الانتخابات السابقة، يليهم الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، ثم الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. كانت مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات مزدوجة ضعيفة، بينما كانت مشاركة ذوي الإعاقات الذهنية ضعيفة للغاية (الجدول ٢-٧).

جدول ٢-٧. المشاركة بالتصويت في الانتخابات السابقة حسب نوع الإعاقة

نوع الإعاقة	نسبة المشاركين في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة %
إعاقة حركية	٣٥,٣
إعاقة سمعية	٢٩,٣
إعاقة بصرية	٢٥,١
إعاقة ذهنية	٣,٧
إعاقة مزدوجة	٢,٨
بقية أنواع الإعاقة	٣,٨

نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شاركوا بالتصويت في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة من كل فئة

من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية المشاركين في الاستبيان شارك حوالي ٧٣,٢ بالمئة بالتصويت في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة. بينما شارك من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية حوالي ٧٣,٢ بالمئة بالتصويت في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة، ومن الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية شارك ٧١ بالمئة منهم في واحدة أو أكثر بالتصويت في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة. الأشخاص ذوي الإعاقات المزدوجة شارك حوالي ٥٠ بالمئة منهم في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة، بينما الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية شارك حوالي ٣٦,٣ منهم في التصويت في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة الجدول (٢-٨).

جدول ٢-٨. نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شاركوا بالتصويت في واحدة أو أكثر من الانتخابات السابقة من كل فئة

نوع الإعاقة	نسبة الأشخاص الذين شاركوا من قبل في الانتخابات %
إعاقة حركية	٧٥,٢
إعاقة سمعية	٧٣,٢
إعاقة بصرية	٧١
إعاقة ذهنية	٣٦,٣
إعاقة مزدوجة	٥٠

٢-٤. إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات السابقة

تم سؤال الأشخاص ذوي الإعاقة الذين سبق وأن صوتوا في سابقاً في الانتخابات عن مدى تحقق إمكانية الوصول لمختلف مراحل العملية الانتخابية. وشملت المواضيع التي تمت تغطيتها الآتي:

- سهولة عملية التسجيل في السجل الانتخابي.
- توفر المعلومات عن الأحزاب والمرشحين بصورة مرضية وملائمة.
- سهولة الوصول إلى مراكز الاقتراع.
- سهولة التنقل والتحرك داخل مراكز الاقتراع.
- تقديم المعلومات داخل المراكز بطريقة سهلة وملائمة.
- مدى وجود حواجز تواصل للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية أو البصرية.
- سهولة ويسر طريقة التصويت.
- سهولة إستخدام مواد التصويت.
- سرية عملية الاقتراع أو التصويت.
- إعطاء الأولوية في التصويت وعدم طول الإنتظار.
- التأثير على الناخبين من ذوي الإعاقة خلال إيصالهم إلى مراكز الاقتراع، أو داخل أو بقرب مراكز الاقتراع، ومحاولات التأثير من قبل الأسر.
- المعاونة في عملية التصويت، وإلى أي مدى تمت الإستعانة بأشخاص آخرين للمعاونة في التصويت، وهل يفضل الأشخاص ذوي الإعاقة أن يعاونهم في التصويت أشخاص من معارفهم أم من موظفي المراكز.

سهولة ويسر عملية التسجيل في السجل الانتخابي من خلال تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة

الذين يوافقون بشدة على أن عملية التسجيل في السجل الانتخابي كانت سهلة شكلوا نسبة ١٨,٤ بالمئة من المستجيبين، وبلغت نسبة الذين يوافقون على ان عملية التسجيل في السجل الانتخابي كانت سهلة وميسرة بما يعادل ٣٥,٥ بالمئة، والذين يوافقون إلى حد ما بلغت نسبتهم ٢٥ بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على ان عملية التسجيل في السجل الانتخابي كانت سهلة وميسرة ٢١,١ بالمئة (الشكل ٢-٩).

وبهذا يمكن القول أن غالبية المستجيبين من الاشخاص ذوي الإعاقة الذين شاركوا في إنتخابات سابقة يرون أن عملية التسجيل كانت ميسرة، ولكن هناك نسبة ليست قليلة (٢١ بالمئة) يرون أنها لم تكن سهلة، وهذا يعطي إشارة إلى وجود بعض العوائق التي قد تحتاج إلى معالجة لجعل العملية أسهل للجميع في المستقبل.

شكل ٢-٩. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: كانت عملية التسجيل في السجل الانتخابي سهلة وميسرة

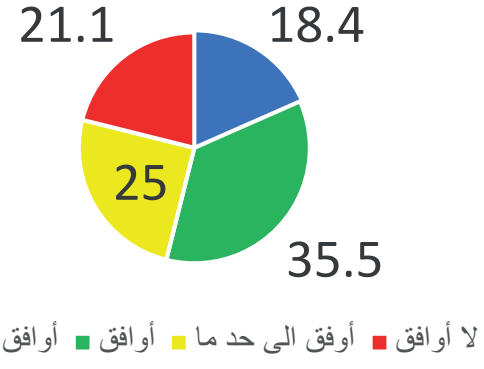

توفر المعلومات عن الأحزاب والمرشحين

الذين يوافقون بشدة على أنه توفرت لهم المعلومات عن الأحزاب والمرشحين بصورة مرضية وملائمة نسبتهم ١١,٩ من المستجيبين، ونسبة الذين يوافقون على انه توفرت لهم المعلومات عن الأحزاب والمرشحين بصورة مرضية وملائمة ٢٤,٤ بالمئة، والذين يوافقون إلى حد ما على أنه توفرت لهم المعلومات عن الأحزاب والمرشحين بصورة مرضية وملائمة بلغت نسبتهم ٣٥,٤ بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على انه توفرت لهم المعلومات عن الأحزاب والمرشحين بصورة مرضية وملائمة ٢٨,٣ بالمئة

من المستجيبين (الشكل ٢-١٠). وبالتالي نستنتج أنه بينما يرى الغالبية أن المعلومات كانت متاحة ومرضية إلى حد ما أو فوق ذلك المستوى، هناك نسبة معتبرة (٢٨ بالمئة) تعتقد أن المعلومات لم تكن كافية أو واضحة. هذا يعطي دلالة على وجود حاجة لتحسين وتوسيع آليات توزيع المعلومات في الانتخابات المقبلة.

شكل ٢-١٠. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: توفرت المعلومات عن الأحزاب والمرشحين بصورة مرضية وملائمة

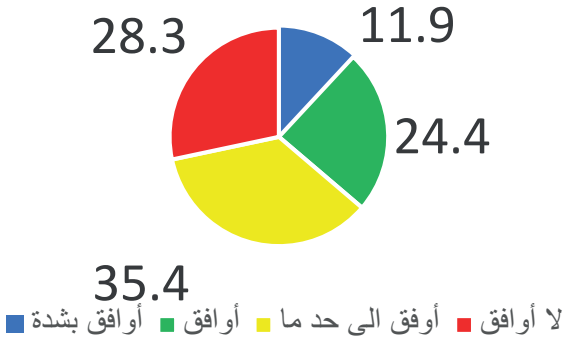

سهولة الوصول إلى مراكز الاقتراع

الذين يوافقون بشدة على أن وصولهم إلى مركز الاقتراع كان سهلاً عددهم ٣٨ أي بنسبة ١٧,٣ بالمئة من المستجيبين. وبلغ عدد الذين يوافقون على أن وصولهم إلى مركز الاقتراع كان سهلاً ٨٣ مشاركاً أي بما يعادل ٣٧,٧ بالمئة ، والذين يوافقون إلى حد ما بلغ عددهم ٤٩ أي بنسبة ٢٢,٣ بالمئة ، بينما بلغ عدد الذين لا يوافقون على أن وصولهم إلى مركز الاقتراع كان سهلاً ٥٠ فرداً أي بنسبة ٢٢,٧ بالمئة (الشكل ٢-١١). من هذا نستنتج أن الغالبية من الأشخاص ذوي الإعاقة شعروا بأن الوصول إلى مراكز الاقتراع كان سهلاً. ومع ذلك، هناك نسبة قريبة من الربع تعتقد أن الوصول لم يكن كذلك. هذا يشير إلى أن هناك مجالاً لتحسين الوصول في بعض مراكز الاقتراع لتلبية احتياجات هذه الشريحة من المجتمع.

سهولة التحرك والتنقل داخل مراكز الاقتراع

الذين يوافقون بشدة بأنه لا يوجد ما يعيق تحركهم وتنقلهم داخل مراكز الاقتراعددهم ٣٧ شخصاً أي بنسبة ١٦,٨ بالمئة من المستجيبين. وبلغت نسبة الذين يوافقون بأنه لا يوجد ما يعيق تحركهم وتنقلهم داخل مراكز الاقتراع ٢٨,٥ بالمئة، والذين وافقوا إلى حد

ما بلغت نسبتهم ٢٣ بالمئة ، بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على ان تحركهم وتنقلهم داخل مراكز الاقتراع كان سهلاً ٣١,٧ بالمئة (الشكل ٢-١٢). من هذا نستنتج أن الغالبية من الأشخاص ذوي الإعاقة شعروا بأن التحرك والتنقل داخل مراكز الاقتراع كانا مناسبين وسهلين. ومع ذلك، هناك نسبة تقريبا تمثل ثلث المستجيبين الذين يعتقدون أنهم واجهوا تحديات في التحرك والتنقل داخل مراكز الاقتراع. هذه النتيجة توضح أهمية مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تصميم وتجهيز مراكز الاقتراع.

شكل ٢-١١. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: كان وصولك إلى مركز الاقتراع سهلاً

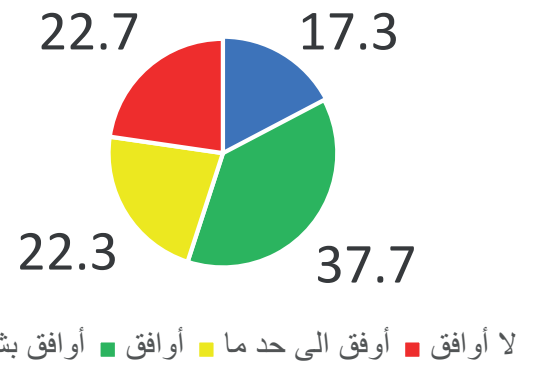

شكل ٢-١٢. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: لا يوجد ما يعيق تحركك وتنقلك داخل مركز الاقتراع

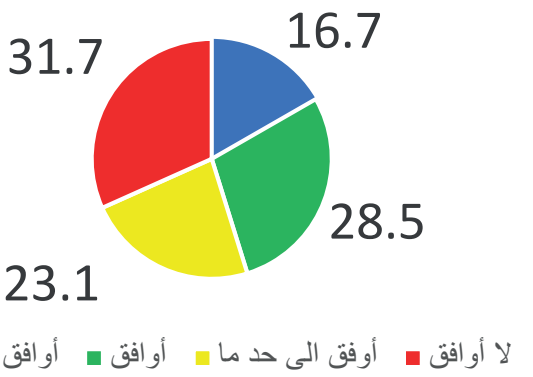

تقديم المعلومات داخل مراكز الاقتراع بطريقة سهلة وملائمة

الذين يوافقون بشدة بأنه قدمت لهم المعلومات التي يحتاجونها داخل المراكز بطريقة سهلة وملائمة بلغت نسبتهم ١٤ بالمئة من المستجيبين. وبلغت نسبة الذين يوافقون على أنه قد قدمت لهم المعلومات التي يحتاجونها داخل المركز بطريقة سهلة وملائمة ٣٠,٦ بالمئة، والذين وافقوا إلى حد ما بلغت نسبتهم ٢٨,٣ بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين لم يوافقوا على أن المعلومات التي يحتاجونها داخل مراكز الاقتراع قد قدمت لهم بطريقة سهلة وملائمة ٢٧,١ بالمئة (شكل ٢-١٣). ومن هذا نستنتج أن الغالبية من الأشخاص ذوي الإعاقة شعروا بأن المعلومات تم تقديمها لهم بطريقة مناسبة وسهلة داخل مراكز الاقتراع. ومع ذلك، هناك نسبة تقريبا تمثل ما يقارب ربع المستجيبين الذين شعروا بأن تقديم المعلومات لم يكن بالشكل المناسب والسهل. هذه النتائج تحث المسؤولين على مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بتقديم المعلومات بطريقة واضحة وسهلة الفهم.

شكل ٢-١٣. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: قدمت المعلومات التي تحتاجها داخل المركز بطريقة سهلة وملائمة

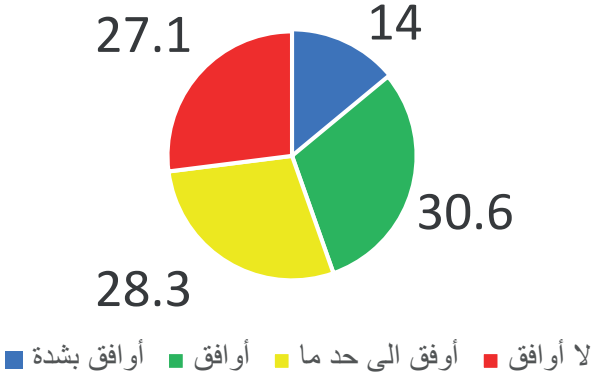

حواجز التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية

نسبة الذين يوافقون بشدة على أنه لاتوجد حواجز تواصل للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية بلغت ١١,٧ بالمئة من المستجيبين. وبلغت نسبة الذين يوافقون على أنه لاتوجد حواجز تواصل للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية ١٤,٥ بالمئة، والذين وافقوا إلى حد ما بلغت نسبتهم ٢١,١بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين لم يوافقوا على أنه لاتوجد حواجز تواصل للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية ٥٢,٧ بالمئة

(الشكل ٢-١٤). من هذا التحليل، نستنتج أن الأغلبية البسيطة من المستجيبين (أكثر من نصفهم) يرون أن هناك حواجز تواصلية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية. هذا يشير إلى وجود تحديات كبيرة يجب التعامل معها في المستقبل لضمان تواصل أفضل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الاقتراع.

شكل ٢-١٤. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: لا توجد حواجز تواصل للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية أو البصرية

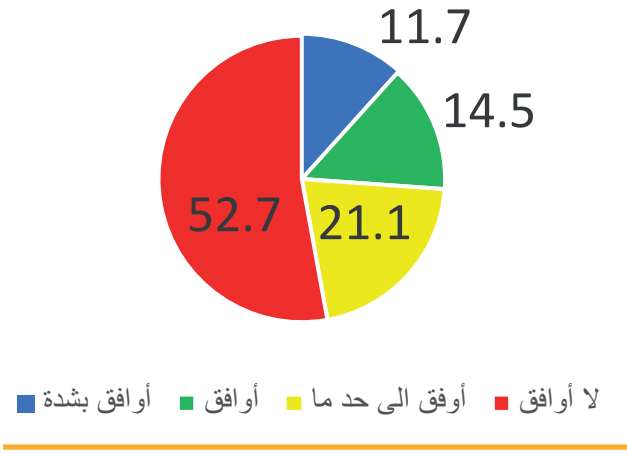

سهولة ويسر طريقة التصويت

الذين يوافقون بشدة بأن طريقة التصويت كانت سهلة وميسرة عددهم ٢٦ شخصا أي بنسبة ١٢,١ بالمئة من المستجيبين. وبلغت نسبة الذين يوافقون بأن طريقة التصويت كانت سهلة وميسرة لهم ٣٥,١ بالمئة، والذين وافقوا إلى حد ما بلغت نسبتهم ٢٧,٥ بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على أن طريقة التصويت كانت سهلة وميسرة ٢٥,٣ بالمئة (الشكل ٢-١٥). يمكن القول أن الغالبية من المستجيبين يعتقدون أن طريقة التصويت كانت سهلة وميسرة، وهذا يشير إلى نجاح العملية الانتخابية في تقديم تجربة إيجابية للناخبين. ومع ذلك، هناك حوالي ربع المستجيبين الذين يعتقدون أن هناك تحديات في طريقة التصويت.

مناسبة وسهولة إستخدام مواد التصويت

الذين يوافقون بشدة بأن مواد التصويت مناسبة وسهلة الاستخدام بلغت نسبتهم ١١,٧ بالمئة من المستجيبين. وبلغت نسبة الذين يوافقون بأن مواد التصويت مناسبة وسهلة الاستخدام ٤١,٥ بالمئة، والذين وافقوا إلى حد ما بلغت نسبتهم ٢٢,٤ بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين لم يوافقوا على أن مواد التصويت مناسبة وسهلة الإستخدام ٢٤,٤بالمئة

(الشكل ٢-١٦). النتائج تشير إلى أن الغالبية العظمى من المستجيبين يشعرون بأن مواد التصويت مناسبة وسهلة الاستخدام، ولكن هناك نسبة معتبرة (٢٤,٤ بالمئة) يجدون صعوبة في استخدامها أو لا يعتبرونها مناسبة، مما يستدعي مراجعة المواد وتطويرها لضمان الوصول إلى أعلى معدل من الرضا بين الناخبين ذوي الإعاقة.

شكل ٢-١٥. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: طريقة التصويت سهلة وميسرة

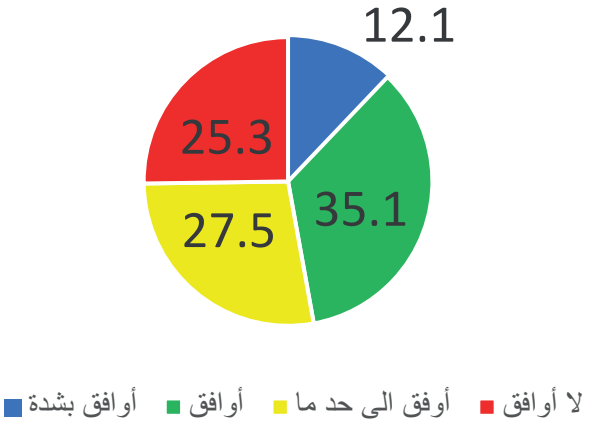

شكل ٢-١٦. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: مواد التصويت مناسبة وسهلة الإستخدام

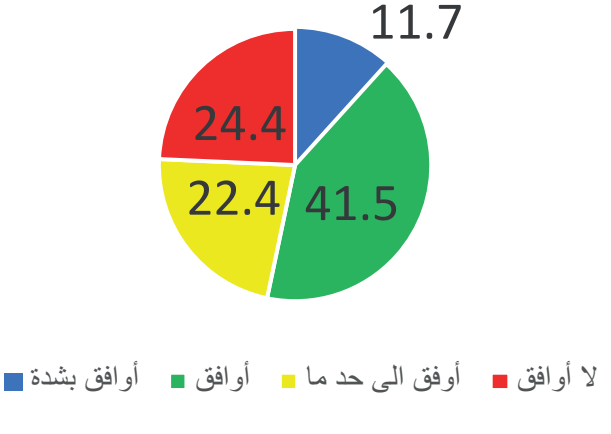

سرية عملية التصويت

الذين يوافقون بشدة على ان عملية الاقتراع أو التصويت تمت بسرية نسبتهم ١٦,٨ بالمئة من المستجيبين، وبلغت نسبة الذين يوافقون على ان عملية التصويت أو الاقتراع تمت بسرية ٣١,٦ بالمئة. والذين وافقوا إلى حد ما بلغت نسبتهم ٢٦ بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين لم يوافقوا على أن عمية التصويت تمت بسرية نسبة ٢٥,٦ بالمئة (الشكل ٢-١٧). والسرية في عمليات التصويت تعد من العناصر الأساسية لضمان نزاهة الانتخابات وثقة الناخبين. من الواضح أن الأغلبية العظمى من المستجيبين يشعرون بسرية عملية التصويت، وهذا إيجابي. ولكن، يبقى هناك مجموعة تشكل حوالي ربع المشاركين لا تزال تشعر بأن العملية لم تتم بسرية، وقد يكون من المفيد دراسة أسباب هذا الشعور والعمل على حل المشكلات المحتملة في المستقبل. الملاحظ من البيانات المتعلقة بالسرية أن الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية يشعرون بثقة أكبر بشأن حصولهم على الفرصة لإدلاء أصواتهم بسرية مقارنة بالأشخاص ذوي الإعاقات البصرية الذين يشعرون عموما بأنهم حصلوا على هذه الفرصة، لكن ليس بنفس درجة الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية. الأشخاص ذوو الإعاقات السمعية يشكلون المجموعة الأكثر قلقاً بخصوص سرية عملية التصويت بين المجموعات الثلاث.

بالنسبة لصانعي السياسات ومنظمي الاقتراع، تسلط هذه البيانات الضوء على الحاجة لمزيد من التحقيق في التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الأشخاص ذوو الإعاقات السمعية. يجب أن يكون الهدف هو ضمان حصول الجميع على فرصة متساوية وغير معوقة للتصويت بسرية.

شكل ٢-١٧. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: تمت عملية الاقتراع أو التصويت بسرية

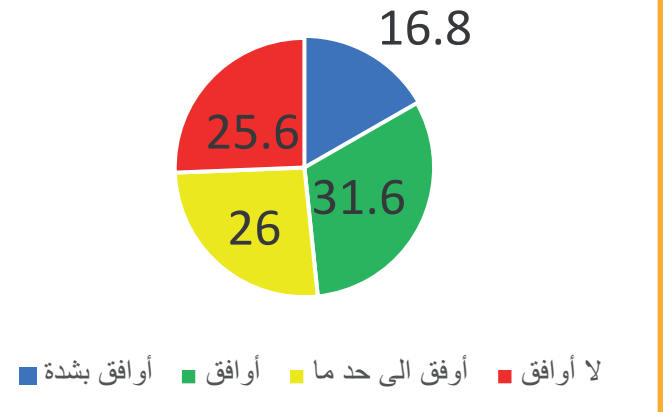

إعطاء الأولوية في التصويت للأشخاص ذوي الإعاقة وعدم الإنتظار لمدة طويلة

الذين يوافقون بشدة على انهم لم ينتظروا طويلا أو تم إعطاءهم الأولوية في عملية التصويت بلغوا ٤٤ شخصاً، أي بنسبة ٢٠,١ بالمئة من المستجيبين، وبلغت نسبة الذين يوافقون على أنهم لم ينتظروا طويلا أو تم إعطاءهم الأولوية في عملية التصويت بلغوا ٢٦,٩ بالمئة. والذين وافقوا إلى حد ما بلغت نسبتهم ٤١,٢ بالمئة، بينما بلغت نسبة الذين لم يوافقوا على أنهم لم ينتظروا طويلا ٣٨,٨ بالمئة. النتائج تشير إلى أن الغالبية العظمى من المستجيبين (أكثر من ٦٠ بالمئة) يشعرون بأن عملية التصويت لم تأخذ وقتا طويلا أو أنه تم إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة. ولكن هناك نسبة كبيرة (حوالي ٤٠ بالمئة) يشعرون بأن الأمور لم تكن سلسة كما ينبغي، وهذا يستدعي تحسينات في العملية لضمان راحة جميع الناخبين.

شكل ٢-١٨. إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: تم إعطاءك الأولوية في التصويت ولم تنتظر طويلاً

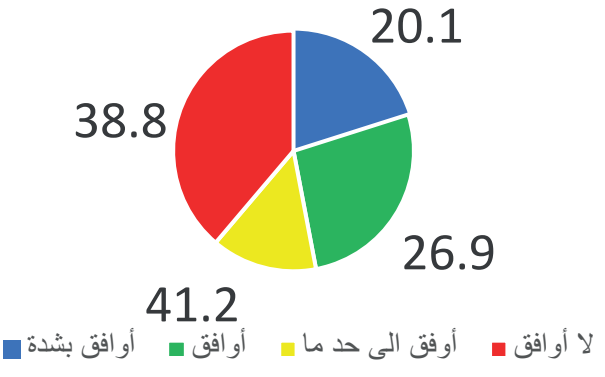

التأثير على الناخبين من ذوي الإعاقة

أوضح ٧٨ مشاركاً أن هناك جهات سياسية قامت بإيصالهم إلى مراكز الاقتراع أي بنسبة ٣٦,٣ من الذين شاركوا بالتصويت في انتخابات سابقة. بين عدد ٧١ من المشاركين أي بنسبة ٣٣ بالمئة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أوضحوا أنهم شاركوا بالتصويت في انتخابات سابقة إلى أن الجهات التي قامت بتوصيلهم إلى مراكز الاقتراع حاول التأثير عليهم للتصويت لمرشحين بعينهم. أوضح عدد ١١١ مشاركاً إلى أنه تمت محاولة التأثير عليهم للتصويت لجهة معينة داخل أو قرب مركز الاقتراع. أوضح ٧٥ مشاركاً إلى أنهم تم التأثير عليهم للتصويت لجهة سياسية معينة من قبل الأسرة.

المعاونة في عملية التصويت

الأشخاص الذين بينوا أنهم إستعانوا بشخص آخر في إجراء عملية التصويت بلغ عددهم ٩٣ مشاركاً بنسبة ٤٣,٢ من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شاركوا بالتصويت في انتخابات سابقة. هناك نسبة ٦٣,٣ من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية قاموا بالإستعانة بشخص آخر لمعاونتهم في عملية التصويت، مقابل ٤٣,٧ من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية استعانوا بآخرين، ٢٧,٢ من ذوي الإعاقة الذهنية، و١٩,١ من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. وبخصوص المعاونة في عملية التصويت، هناك نسبة ٦٤,٩ بالمئة من المستجيبين للسؤال تفضل الإستعانة بمرافق من المعارف، مقابل ٣٥,١ بالمئة يفضلون الإستعانة بموظفي مراكز الاقتراع.

٢-٦. المشاركة في المجموعات السياسية غير الحزبية

أجاب ٩١ مشاركاً انهم اعضاء في مجموعات سياسية غير حزبية لتكون نسبة المشاركين في المجموعات السياسية غير الحزبية هي ٢٨,٤ من مجموع المشاركين في الاستبيان . عدد الذكور المشاركين في المجموعات السياسية غير الحزبية ٦١ مشاركاً، بينما بلغ عدد الإناث ٣٠. وبالتالي فإن نسبة الذكور إلى الإناث في المجموعات السياسية غير الحزبية هي ٦٧ بالمئة إلى ٣٣ بالمئة (الشكل ٢-١٩).

شكل ٢-١٩. المشاركة في المجموعات السياسية غير الحزبية حسب الجنس

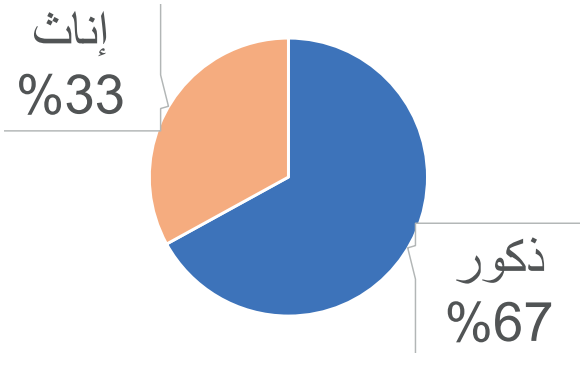

بخصوص الانضمام إلى المجموعات السياسية غير الحزبية وما اذا تم هذا الانضمام خلال الثلاثة أعوام الماضية أي بعد تكوين حكومة الفترة الإنتقالية الأولى، إتضح ان عدد الأشخاص الذين انضموا خلال الثلاثة أعوام الماضية إلى المجموعات السياسية غير الحزبية يبلغ عدد ٤٩ مشاركاً بنسبة ٥٣,٨ بالمئة من أعضاء المجموعات غير الحزبية من الأشخاص ذوي الإعاقة، وبنسبة ١٥,٣ بالمئة من مجموع المشاركين في الاستبيان . أكثر المشاركين في المجموعات السياسية غير الحزبية هم من اصحاب التعليم الجامعي وعددهم ٣٥ شخصاً، يليهم الأشخاص الذين تلقوا تعليماً ثانوياً ٢٤ شخصاً، ويليهم الأشخاص الذين تلقوا تعليماً فوق الجامعي بعدد ١١ شخصاً.

٢-٥. تأثير الحواجز التالية على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة

من خلال المراجعة المكتبية، وعند سؤال الأشخاص ذوي الإعاقة في جلسات الحوار المركز عن العوامل التي تحد من مشاركتهم السياسية تم إختيار عدد من العوامل لإختبارها، هذه العوامل تم سؤال ٣٢٠ من المشاركين عنها خلال الاستبيان لتحديد إلى أي مدى يعتبرها الأشخاص ذوي الإعاقة مؤثرة سلباً على مشاركتهم السياسية. وذلك على ميزان من ٤ درجات حيث ١ يشير إلى عامل غير مؤثر، ٢ عامل ضعيف التأثير، ٣ عامل مؤثر، و٤ عامل مؤثر جدا. تم تحديد العوامل التالية جميعها بأنها مؤثرة. الجدول التالي تم فيه ترتيب الحواجز والعوامل المؤثرة في البداية والأكثر تأثيرا في النهاية كما وردت في استبيان الأشخاص ذوي الإعاقة والأوزان التي تحصلت عليها.

التكاليف المالية التي تتطلبها المشاركة السياسية – ٣,٠٨
سقوط الأسماء من سجلات الناخبين – ٣,١٣
الإنتظار وبطء إجراءات التصويت – ٣,٢٤
عدم وجود سرية في الاقتراع – ٣,٢٩
صعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع – ٣,٣٣
صعوبة إجراءات التصويت – ٣,٣٣
صعوبة الحركة والتنقل داخل أماكن الاقتراع – ٣,٣٦
عدم تعاون الموظفين بمراكز الاقتراع – ٣,٣٦
عدم إتاحة المعلومات عن مراكز الاقتراع – ٣,٣٧
المعلومات داخل مراكز الاقتراع لا تقدم بصورة ملائمة – ٣,٣٩
ضعف الشعور بأهمية المشاركة السياسية – ٣,٣٩

عدم الإقتناع بالبرامج السياسية المطروحة – ٣,٤١
الوصمة والتصورات السلبية والمتحيزة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة – ٣,٤٨
عدم إتاحة الجهة المنظمة للانتخابات للمعلومات عن الأحزاب والمرشحين بطريقة ميسرة وممكنة الوصول – ٣,٤٨
عدم تقديم الأحزاب لبرامجها للإطلاع عليها بطريقة سهلة وملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة - ٣,٥
الجو السياسي العام المشحون بالنزاع والصراع – ٣,٥٣
القوانين والتشريعات التي تحد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة – ٣,٥٣
عدم طرح الإعاقة كقضية أساسية داخل الأحزاب السياسية – ٣,٧٢

ويمكن تلخيص الحواجز والعوامل الموثرة على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة كالآتي:

١. التكاليف المالية ومشاكل السجلات، وتشمل:

أ. التكاليف المالية التي تتطلبها المشاركة السياسية

المشاركة السياسية قد تتطلب في بعض الأحيان تكاليف مالية قد لا يستطيع الجميع تحملها. بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، قد يكون لديهم تكاليف إضافية تتعلق بالتنقل والتواصل وكذلك التكاليف المرتبطة بالحاجة إلى المرافقين أو التكنولوجيا المساعدة. لذلك قد يشعر الأشخاص ذوي الإعاقة بأنه من الصعب تحمل تكلفة الحضور للإجتماعات والأنشطة والفعاليات االسياسية، وكذلك الوصول مراكز الاقتراع. خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات في الحصول على الوظائف مما يقلل من دخلهم ويجعلهم أكثر حساسية للتكاليف المالية المتعلقة بالمشاركة السياسية.

ب. مشكلة سقوط الأسماء من سجلات الناخبين

واحدة من القضايا التي تعتبر مؤثرة على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة هي قضية سقوط الأسماء من سجلات الناخبين. حيث قد يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبة أكبر في تحديث تسجيلاتهم أو في الحفاظ على وضعهم كناخبين مسجلين بسبب العديد من العوائق، مثل صعوبة الوصول إلى المراكز المخصصة لتحديث السجلات أو الحاجة إلى مساعدة خاصة في هذه العملية. وفي بعض الأحيان، قد يتم إغفال الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل غير مقصود عند تحديث السجلات. وهذا قد يكون له تأثير ضار على حقوقهم الديمقراطية، حيث يمنعهم من ممارسة حقهم في التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لهذا الوضع تأثير نفسي على الأشخاص

ذوي الإعاقة، حيث يشعرون بأنهم مهمشون أو مستبعدون من العملية الديمقراطية، مما يقلل من حماسهم ورغبتهم في المشاركة في المستقبل. لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية، يجب على الجهات المعنية تبني إجراءات واضحة وشفافة لتحديث سجلات الناخبين وضمان ألا يتم إستبعاد ذوي الإعاقة بسبب العوائق التي قد تواجههم.

٢. التحديات اللوجستية المرتبطة بالعملية الانتخابية وتشمل:

أ. الإنتظار وبطء إجراءات التصويت

عند التفكير في عملية التصويت، قد لا يبدو أن الانتظار أو بطء الإجراءات مشكلة كبيرة للكثير من الناس. ولكن بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن أن يكون لهذا تأثيرعميق وقد يعوقهم من ممارسة حقوقهم الديمقراطية. الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة ذوي الإعاقة الحركية قد يجدون صعوبة في البقاء لفترات طويلة في الطوابير، سواء كان ذلك بسبب الألم الجسدي أو التعب. كما يمكن أن تواجه الأشخاص الذين لديهم إعاقات ذهنية أو نفسية تحديات خاصة عند الانتظار لفترات طويلة دون التفاعل أو التوجيه. بالإضافة إلى ذلك، الأماكن المزدحمة بالأشخاص والتي بها قدر من الإزعاج أو الضوضاء قد تكون محبطة أو مربكة للأشخاص ذوي الإعاقات الحسية أو النفسية. هذا لا يعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة قد يجدون صعوبة في التصويت فقط، ولكن يعني أنهم قد يشعرون أيضا بالإحباط أو الاستياء مما يقلل من احتمالية مشاركتهم في الانتخابات المستقبلية.

ب. صعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع و صعوبة الحركة والتنقل داخلها

الوصول السهل والآمن إلى مراكز الاقتراع هو أمر أساسي لضمان مشاركة كل الناخبين في العملية الديمقراطية. ولكن الأشخاص ذوي الإعاقة قد يواجهون تحديات خاصة تجعل هذا الوصول أكثر صعوبة. هذه التحديات قد تشمل:

- المسافات الطويلة التي يجب قطعها للوصول إلى المراكز.
- الصعوبة في الدخول إلى المراكز نتيجة لعدم وجود مداخل مناسبة.
- الممرات الداخلية الضيقة أو مليئة بالعوائق مما يجعل من الصعب التنقل داخل المركز.
- عدم ملاءمة الأماكن الخاصة بالتصويت للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الأشخاص الذين يستخدمون الكراسي المتحركة أو قصار القامة.
- عدم وجود أشخاص مدربين يقدمون المساعدة في التنقل داخل المركز.

هذه الصعوبات تشكل حاجزاً حقيقياً أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وتحد من مشاركتهم الفعالة في الانتخابات. من الضروري تكييف مراكز الاقتراع بحيث تكون ودية وملائمة

لجميع الناخبين. ذلك يمكن أن يتضمن توفير مداخل مناسبة، وممرات واسعة، بالإضافة إلى توفير الدعم والتوجيه من قبل الموظفين المدربين بشكل جيد

ج. صعوبة إجراءات التصويت

إجراءات التصويت حينما تكون معقدة أو غير واضحة قد تمثل حاجزا أمام العديد من الناخبين وبالأخص الأشخاص ذوي الإعاقة. من بين الصعوبات التي قد يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة: التعليمات غير الواضحة، قد يكون من الصعب فهم كيفية تسلسل الإجراءات منذ الدخول للمبنى والتأكد من وجود الإسم بالسجلات حتى إجراء التصويت. بخصوص الوقت المخصص للتصويت قد يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وقت أطول لإكمال عملية التصويت، مما قد يعرضهم لضغوط خاصة إذا كان هناك طوابير طويلة لأشخاص في الإنتظار. لذا من المهم تبسيط إجراءات التصويت وتوضيحها للأشخاص ذوي الإعاقة.

د. عدم تعاون الموظفين بمراكز الاقتراع

التعامل الودود والمساعد من قبل الموظفين في مراكز الاقتراع هو عامل أساسي لضمان سهولة الوصول ومشاركة جميع الناخبين، وبالأخص الأشخاص ذوي الإعاقة. الصعوبات المحتملة المتعلقة بالموظفين التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة هي عدم الوعي الكافي بالتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة وإفتقار التدريب الكافي للتعامل مع هؤلاء الأشخاص. هناك أيضا الانطباعات والتصورات السلبية التي قد تكون لدى بعض الموظفين حول الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يؤدي إلى تقديم خدمات غير مناسبة أو لعدم التعاون. بجانب ذلك قد تفتقر بعض مراكز الاقتراع إلى التجهيزات اللازمة لتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة مما يؤدي إلى ظهور مشكلة في التعاون من قبل الموظفين. حل هذه المشكلة يتطلب تدريب الموظفين بشكل جيد على أفضل الممارسات للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى زيادة الوعي بحقوق هؤلاء الأشخاص وضمان توفير كل الوسائل الممكنة لتقديم دعم فعال ومتساوي لجميع الناخبين.

هـ. عدم إتاحة المعلومات عن مراكز الاقتراع

توفير المعلومات الكافية والواضحة حول مراكز الاقتراع أمر جوهري لضمان مشاركة واسعة ومتساوية من جميع الناخبين، ويصبح أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بالأشخاص ذوي الإعاقة. المشكلات المحتملة في هذا السياق تشمل عدم وضوح المعلومات، فقد تكون المعلومات المتاحة غير واضحة أو غير كافية، مما يجعل من الصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة فهم الموقع الدقيق لمراكز الاقتراع أو كيفية الوصول إليها. وكذلك قد يتم تقديم المعلومات فقط عبر وسائل معينة، دون النظر في أولئك الذين قد لا يملكون سهولة الوصول إلى هذه الوسائل أو لا يمكنهم استخدامها بكفاءة. بجانب ذلك قد لا يتم تقديم المعلومات بصيغ متعددة، فالأشخاص ذوو الإعاقة بحاجة إلى توفير المعلومات لهم بصيغ مختلفة، مثل الكتابة بخط كبير، الترجمة بالإشارات، أو المعلومات الصوتية.

و. المعلومات داخل مراكز الاقتراع لا تقدم بصورة ملائمة

التحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة داخل مراكز الاقتراع تشمل غياب اللافتات والإشارات الواضحة التي تساعد في توجيه الناخبين وتقديم المعلومات المطلوبة بشكل فعال.وعدم الإعتماد على الصيغ المتعددة والإكتفاء بالصور والرموز والنصوص دون التسجيلات الصوتية أو المرئية. فقد يكون لدى الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبة في قراءة التعليمات أو فهم الرموز والصور إذا لم تتم مراعاة احتياجاتهم الخاصة. وقد يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة مشكلات في التواصل مع الموظفين إذا لم يتم تدريب هؤلاء الموظفين على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بفعالية.

ز. المخاوف المرتبطة بعدم وجود سرية كاملة في الاقتراع

سرية الاقتراع هي مكون أساسي من مكونات نزاهة العملية الانتخابية، وهي تضمن حق الناخبين في التصويت بحرية دون أي ضغوط أو تأثيرات خارجية أو مخاوف من عواقب التصويت. وعند تناول موضوع سرية الإقتراع في سياق الإعاقة فإن هناك بعض المخاوف المتعلقة بسرية الإقتراع مردها في العادة الى عدد من الأسباب منها اعتماد بعض الأشخاص ذوي الإعاقة على المعاونة في التصويت مما يمكن أن يعرض سرية تصويتهم للخطر.
كذلك قد يكون لنقص التدريب المناسب لموظفي مراكز الاقتراع حول كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة تضمن سرية الاقتراع دور في إثارة مخاوف الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك قد يشعر بعض الأشخاص ذوي الإعاقة بالقلق من أن الكشف عن اختياراتهم قد يؤدي إلى التمييز ضدهم أو إلى وضعهم تحت ضغط الآخرين.

٣. التحديات السياسية والاجتماعية وتشمل الآتي:

أ. ضعف الشعور بأهمية المشاركة السياسية

إن عدم إدراك أهمية الانخراط في العملية الديمقراطية يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات وغيرها من الأنشطة السياسية. والعوامل التي قد تساهم في هذا الشعور هي إحساس الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم ليس لديهم تمثيل كافي في المؤسسات السياسية في الحاضر، ولن يكون لهم تمثيل كافي في المستقبل مما يقلل من حافزهم للمشاركة. وضعف الوعي السياسي، قد تكون هناك نقص في التوعية السياسية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى عدم فهمهم لأهمية وأثر مشاركتهم. وقد يكون أيضا للتجارب السابقة غير مشجعة في المشاركة السياسية تأثير سلبي على تصورات الأشخاص وتوجهاتهم نحو المشاركة مرة أخرى.

ب. الوصمة والتصورات السلبية والمتحيزة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة:

تعد الوصمة والتصورات السلبية من أبرز التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعات كثيرة حول العالم. وعندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية، فإن هذه

التصورات المتحيزة قد تعمق الهوة وتقلل من فرص تمثيل هذه الفئة بشكل عادل. ومن تأثير الوصمة والتصورات المتحيزة أنها تجعل البعض يعتقد عتقد أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يملكون القدرة على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة، كما تشعر الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم لا يتم تقديرهم أو التعامل معهم كمواطنين بالمعنى الكامل للكلمة، وبأنهم غير ممثلين بشكل كافي في المناصب السياسية نتيجة للتصورات المتحيزة. التصورات السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة قد تعيق الأشخاص ذوي الإعاقة عن التعبير عن آرائهم أو المشاركة في الحوارات السياسية وتقود بالتالي إلى تجاهل احتياجاتهم وقضاياهم من قبل صانعي القرار.

ج. مشكلة نقص المعلومات الناتجة عن عدم إتاحة الجهة المنظمة للانتخابات للمعلومات عن الأحزاب والمرشحين بطريقة ميسرة وممكنة الوصول، و عدم تقديم الأحزاب لبرامجها للإطلاع عليها بطريقة سهلة وملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة

تتجسد أهمية الانتخابات في تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون لدى الناخبين المعلومات الكافية عن الأحزاب والمرشحين. عندما لا تتوفر هذه المعلومات بشكل ميسر وسهل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، فإنه يتم حرمانهم من حقهم في المشاركة السياسية بشكل متكامل وبصورة مستنيرة. الأشخاص ذوو الإعاقة يمتلكون احتياجات مختلفة، سواء كانت بصرية، سمعية أو حركية. قد تحتاج بعض الفئات إلى مواد مكتوبة بطريقة برايل، أو تسجيلات صوتية، أو محتوى مرئي مترجم بلغة الإشارة. عدم توفر المعلومات بهذه الصيغ المتنوعة يؤدي إلى تحجيم وصول المعلومات مما يشكل حاجزاً ملموساً أمام الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يؤدي إلى ضعف معرفتهم بالقضايا السياسية والبرامج الانتخابية، مما يعوق قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة. تقع على عاتق الجهات المنظمة للانتخابات في البداية وعلى عاتق الأحزاب السياسية مسئولية لتقديم برامجها بطرق ملائمة وسهلة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، حتى يتمكنوا من المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية.

د. عدم طرح الإعاقة كقضية أساسية داخل الأحزاب السياسية

عندما لا تعتبر الأحزاب السياسية قضايا الإعاقة جزءاً أساسياً من أجندتها، يصبح من الصعب للأشخاص ذوي الإعاقة أن يجدوا ممثلاً مناسباً يعكس مصالحهم وحاجاتهم. مما يقلل حماسهم للمشاركة ودعم الأطراف المتنافسة. فأياً كان الكاسب، فإن قضاياها لن تجد القدر الكافي للإهتمام. ويعكس عدم معالجة القضايا الإعاقة ومنحها الإهتمام الكافي من قبل الأحزاب السياسية نقصاً في الوعي بهذه القضايا أو فهماً محدوداً لتحديات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك في كثير من الأحيان تضع الأحزاب السياسية أولويات أخرى فوق قضايا الإعاقة، سواء كانت متعلقة بالاقتصاد، الأمن، أو حتى القضايا الإجتماعية الأخرى.

٤. الظروف السياسية العامة والتحديات القانونية والتشريعية

أ. الجو السياسي العام المشحون بالنزاع والصراع

الجو السياسي المليء بالنزاعات والصراعات يمكن أن يكون له تأثير كبير على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. فالأشخاص ذوي الإعاقة قد يكونوا أكثر عرضة للخطر في أوقات النزاع السياسي، بسبب صعوبة التنقل أو الوصول إلى الموارد أو التعرض للعنف بشكل أكبر. قد تؤدي الأوضاع السياسية المتوترة إلى انسحاب الأشخاص ذوي الإعاقة من العملية السياسية، خاصة إذا شعروا بأن صوتهم لا يسمع أو لا يعتبر. فالنزاعات والتوترات السياسية قد تقلل من الثقة في النظام السياسي وفي الأحزاب، مما يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة يشعرون بأن مشاركتهم لن تجلب تغييرا في ظل إنشغال الآخرين بالقضايا التي يدور حولها النزاع. بالإضافة إلى ذلك فالجو المشحون بالتوتر يمكن أن يكون له تأثير نفسي على الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يقلل من رغبتهم في المشاركة.

ب. القوانين والتشريعات التي تحد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة:

من الواضح أن القوانين والتشريعات لها تأثير ملحوظ على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية. فالقوانين قد تمنع بشكل صريح المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة من لديهم إعاقات ذهنية. والقوانين لا تلزم بتوفير المعلومات بصيغ ميسرة أو بلغة الإشارة، مما يقلل من فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على المعلومات والمشاركة الواعية. وكذلك قد لا تشجع على تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المواقع السياسية بينما كان من الممكن أن تقوم بذلك الدور. وهي أيضا لا تعمل على منع التميز بصورة فاعلة. ولا على توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة. وبينما تشكل قضايا إمكانية الوصول تحديا حقيقيا يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة فإن القوانين تصمت عنها. وبالعموم فإن القوانين لا تعكس الواقع المعاصر أو المعايير الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة لكل ذلك هناك تحد آخر يتعلق بالقوانين وهوالتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع.

٦-٢. فعالية مشاركة الأشخاص ذوي الاعاقة في المجموعات السياسية غير الحزبية

إسناد المهام في المجموعات السياسية غير الحزبية

أجاب ٧٠ شخصاً انه تسند لهم مهام في المجموعات السياسية غير الحزبية، ٢٥ منهم أوضحوا انه دائماً ما تسند لهم مهام، و١٥ غالباً ما تسند لهم مهام، و١٨ احياناً تسند لهم مهام، و١ نادراً ما تسند له مهام. نخلص من هذا إلى ان نسبة ٢١,٩ بالمئة من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان تسند لهم مهام في المجموعات السياسية غير الحزبية.

المشاركة في الندوات والمخاطبات التي تقيمها المجموعات السياسية غير الحزبية

٦١ شخصا من الأشخاص ذوي الاعاقة الأعضاء في المجموعات السياسية غير الحزبية يشاركون في الندوات والمخاطبات التي تقيمها المجموعات السياسية غير الحزبية. ٢٤ منهم يشاركون بصورة دائمة، و ١٠ غالباً ما يشاركون، و١٨ يشاركون احياناً، و٩ نادراً ما يشاركون. نخلص من هذا إلى ان نسبة ١٩ بالمئة من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان يشاركون في الندوات والمخاطبات التي تقيمها المجموعات السياسية غير الحزبية.

المشاركة في إتخاذ القرارات السياسية للمجموعات السياسية غير الحزبية

٥٨ شخصا من الأشخاص ذوي الاعاقة يشاركون في اتخاذ القرارات السياسية للمجموعات التي ينتمون لها، ٢١ منهم دائماً ما يشاركون، و٨ غالباً ما يشاركون، و١٤ احياناً ما يشاركون، ١٥ نادراً ما يشاركون. ومن هذا نخلص إلى ان نسبة ١٨,١ من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان يشاركون في إتخاذ القرارات السياسية للمجموعات التي ينتمون لها.

المشاركة في اختيار ممثلي المجموعات السياسية غير الحزبية

من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان هناك عدد ٦٨ شخصاً يشاركون في اختيار ممثلي المجموعات السياسية التي ينتمون لها، ٢٤ منهم دائماً ما يشاركون، و٨ غالباً ما يشاركون، و١٩ احياناً يشاركون، و١٧ نادراً ما يشاركون. أي أن نسبة ٢١,٢٥ من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان يشاركون في اختيار ممثلي المجموعات السياسية غير الحزبية.

الاطلاع على المواقف التي تتبناها المجموعات السياسية غير الحزبية

من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان هنالك ٦٨ شخصاً يشاركون يتم اطلاعهم على المواقف التي تتبناها المجموعات السياسية غير الحزبية التي ينتمون لها، ٢٨ منهم يتم اطلاعهم بصورة دائمه، و٨ غالباً ما يتم اطلاعهم، و٨ أحياناً يتم اطلاعهم، و٢٤ نادراً ما يتم اطلاعهم على المواقف التي تتبناها المجموعات السياسية التي ينتمون لها. ومن هذا نخلص إلى ان ان نسبة الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان الذين يتم اطلاعهم على المواقف التي تتبناها المجموعات السياسية غير الحزبية هي ٢١,٢ بالمئة.

تقديم المعلومات للاعضاء ذوي الاعاقة بطريقه ملائمة

من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان هنالك ٦٣ مشارك تقدم لهم المعلومات بطريقة ملائمة للإعاقة، ٢٣ منهم دائماً ما تقدم لهم المعلومات بطريقة ملائمة، و١١ غالباً ما تقدم لهم المعلومات بطريقه ملائمه، واحد عشر احيانا تقدم لهم

معلومات في طريقة ملائمة، و١٨ نادراً ما تقدم لهم المعلومات بطريقة ملائمة. ومن هذا نخلص إلى ان نسبة ١٩,٧ من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان تقدم لهم المعلومات بطريقة ملائمة دائماً أو غالباً أو أحياناً.

توفير الترتيبات التيسيرية خلال انشطه المجموعات السياسية غير الحزبية (الترجمه وتخصيص مكان مناسب للجلوس وعرض الانشطه في مكان تسهل الحركه فيه وتقديم المواد في ملفات صوتيه او بطريقة برايل وغيرها من الترتيبات) من الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان هناك ٥٧ شخصاً يتم تقديم الترتيبات التيسيرية المعقولة لهم خلال الانشطه التي تعقدها المجموعات السياسية غير الحزبية. كما هناك ١٥ شخصاً منهم دائما ما تقدم لهم الترتيبات التيسيرية المعقوله خلال الانشطة، و٨ غالبا ما تقدم لهم الترتيبات التيسيرية المعقولة، و ١٢ احيانا ما تقدم لهم، و٢٢ نادراً ما تقدم لهم. وبالتالي نسبة الأشخاص ذوي الاعاقة المشاركين في الاستبيان الذين يتم توفير الترتيبات التيسيرية لهم خلال أنشطة المجموعات السياسية غير الحزبية هي ١٧,٨ بالمئة.

٢-٧. المشاركة في الأنشطة الحزبية

المشاركة في الإجتماعات الحزبية

من البيانات يتضح أن هناك ٤٣ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الاستبيان يشاركون في الإجتماعات الحزبية ١٥ منهم بصورة دائمة، ٦ غالباً ما يشاركون، ١٤ أحيانا يشاركون، و٣ نادرا ما يشاركون في الإجتماعات الحزبية. وبالتالي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشاركون في الإجتماعات الحزبية هي ١٣,٤ بالمئة من المجموع الكلي للمشاركين في الاستبيان .

المشاركة في الندوات والمخاطبات

من البيانات يتضح أن هناك ٤١ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الاستبيان يشاركون في الندوات والمخاطبات التي تعقدها أحزابهم، ١٧ منهم يشاركون بصورة دائمة، ٦ غالباً ما يشاركون، ١٠ أحياناً يشاركون، و ٨ نادراً ما يشاركون في الإجتماعات الحزبية. وبالتالي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشاركون الندوات والمخاطبات التي تعقدها الأحزاب هي ١٢,٨ بالمئة من المجموع الكلي للمشاركين في الاستبيان .

المشاركة في إتخاذ القرارات الحزبية

من البيانات يتضح أن هناك ٣٥ فردا من الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الاستبيان يشاركون في إتخاذ القرارات الحزبية، ٨ منهم بصورة دائمة، ٧ غالباً ما يشاركون، ١١ أحياناً يشاركون، و ٩ نادراً ما يشاركون في الإجتماعات الحزبية. وبالتالي نسبة الأشخاص

ذوي الإعاقة الذين يشاركون في الإجتماعات الحزبية هي ١٠,٩ بالمئة من المجموع الكلي للمشاركين في الاستبيان.

المشاركة في الانتخابات الداخلية للأحزاب

من البيانات يتضح أن هناك ٣٥ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الاستبيان يشاركون في الانتخابات الداخية للأحزاب، ١٢ منهم بصورة دائمة، ٧ غالباً ما يشاركون، ٧ أحيانا يشاركون، و٩ نادراً ما يشاركون في الانتخابات الحزبية. وبالتالي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشاركون في الإجتماعات الحزبية هي ١٠,٩ بالمئة من المجموع الكلي للمشاركين في الاستبيان .

الاطلاع على مواقف الأحزاب والمستجدات السياسية

هناك ٣٧ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الاستبيان يتم إطلاعهم على المواقف التي تتبناها أحزابهم والمستجدات السياسية، ١٦ منهم بصورة دائمة، ٤ غالبا ما يشاركون، ١٠ أحياناً يشاركون، و ٧ نادراً ما يشاركون في إجتماعات الحزبية. وبالتالي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشاركون في الإجتماعات الحزبية هي ١١,٦ بالمئة من المجموع الكلي للمشاركين في الاستبيان .

تقديم المعلومات بطريقة ملائمة للإعاقة

هناك ٣٣ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الاستبيان يتم تقديم ذات المعلومات التي تقدم للآخرين لهم بطريقة ملائمة. ١٤ منهم بصورة دائمة، ٧ غالباً ما تقدم لهم المعلومات بطريقة ملائمة، ١٤ أحياناً تقدم لهم المعلومات بطريقة ملائمة، و٣ نادراً ما تقدم لهم المعلومات بطريقة ملائمة. وبالتالي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم المعلومات بطريقة ملائمة هي ١٠,٣ بالمئة من المجموع الكلي للمشاركين في الاستبيان.

توفير الترتيبات التيسيرية الملائمة خلال الأنشطة الحزبية (مثل الترجمة، تخصيص مكان للجلوس، عقد الأنشطة في مكان تسهل الحركة فيه، وغيرها)

من البيانات يتضح أن هناك ٢٥ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الاستبيان يتم تقديم الترتيبات التيسيرية الملائمة للإعاقة لهم، ٩ منهم بصورة دائمة، ٣ غالباً ما يتم تقديم الترتيبات التيسيرية لهم، ١٤٦ أحياناً يتم تقديمها لهم، و٧ نادرا ما يتم تقديمها لهم. وبالتالي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين توفر لهم الترتيبات التيسيرية خلال الأنشطة الحزبية هي ٧,٨ بالمئة من المجموع الكلي للمشاركين في الاستبيان .

إسناد المهام الحزبية

من البيانات يتضح أن هناك ٢٨ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الاستبيان يتسند لهم مهام حزبية ١٢ منهم بصورة دائمة، ٥ غالباً ما تسند لهم مهام حزبية، ٦ أحيانا

تسند لهم مهام، و١٦ نادراً ما تسند لهم مهام حزبية. وبالتالي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تسند لهم مهام حزبية هي ٨,٧ بالمئة من المجموع الكلي للمشاركين في الاستبيان .

الفصل ٣
مقابلات بشأن تحليل وضع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمثيلهم في الأحزاب السياسية

تم إجراء تحليل لوضع الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في الأحزاب السياسية ككيانات أساسية للمشاركة السياسية والديمقراطية، وذلك من خلال مقابلات ضمت مجموعتين من الاسئلة، الغرض منها التعرف على قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول لبرامج الأحزاب السياسية ليحددوا خياراتهم ، وللتعرف على مدى تضمينهم في برامج الأحزاب وهياكلها ومستوى مشاركتهم في الإدارة واتخاذ القرارات، وكذلك مشاركتهم في الفترة الإنتقالية.

١. تم إجراء مقابلات مع عينة (١٠) من الأحزاب السياسية شملت احزاب قديمة وأحزاب حديثة التكوين وبعض الحركات.
٢. تباينت الإستجابة والتفاعل مع موضوع المقابلة والرد عليها ويمكن تلخيصها في الخلاصات التالية:

- حزبان فقط من الذين ردوا على أسئلة المقابلة أفادا بأن برنامجهم الحزبي والمواد الخاصة بهم مطروحة بصيغة سهلة الوصول لكل الأشخاص ذوي الإعاقة تمكنهم من الفهم ، مثل الملفات الصوتية للمكفوفين.
- أجاب ذات الحزبان بأن برنامجهما الحزبي فيه إشارة للإعاقة، ولديهم ابرامج وأنشطة تستهدف الإعاقة.
- وحول تيسير الوصول للمعلومات في ندوات الاحزاب وأنشطتها عبر (حزب واحد) فقط بأنه (دائماً) يستخدم طرق تلائم الأشخاص ذوي الإعاقة بينما أفاد (حزبان) بأنهما (أحياناً) يفعلان ذلك.
- كل الأحزاب التي ردت على أسئلة المقابلة أفادت بأن لديها مستوى من الإدارة تختص بالأشخاص ذوي الإعاقة، عدا حزب واحد ليس لديه إدارة لشؤون الإعاقة.
- كل الأحزاب التي ردت على أسئلة المقابلة أفادت بأن من ضمن عضويتها أشخاص من ذوي الإعاقة عدا (حزب واحد) ليس من ضمن عضويته أشخاص من ذوي الإعاقة.

- فيما يختص بتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المكاتب القيادية للأحزاب، أجاب حزبان بأنه يوجد تمثيل للأشخاص ذوي الإعاقة المكاتب القيادية. بقية الأحزاب أوضحت أنه لايوجد تمثيل او أن التمثيل (ضعيف).
- هناك حزب (واحد) قدم مرشحاً من الأشخاص ذوي الإعاقة في انتخابات سابقة، أما البقية فقد تباينت اسباب عدم تقديم مرشحين من ذوي الإعاقة بعضها لاسباب سياسية لمقاطعة للانتخابات السابقة.
- أما بخصوص تقديم الاحزاب لمرشح من الأشخاص ذوي الإعاقة لعضوية أي من اللجان العامة أو المناصب العامة خلال الفترة الإنتقالية، فقد أجاب حزبان (بنعم) ، بينما لم تفعل بقية الأحزاب ذلك لاسباب متعددة أهمها أسباب سياسية.

الخلاصة العامة التي تم التوصل إليها من هذه المقابلات أن: الأحزاب السياسية لا تولي الإعتبار اللازم للإعاقة وأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة لا زالت ضعيفة جداً ومحدودة داخل الأحزاب السياسية بصورة عامة ، أما الأحزاب القليلة جداً والتي ظهر بها تضمين وشمول للإعاقة - معقول - فيعزى ذلك لمستوى تمثيل أو وجود أشخاص من ذوي الإعاقة في القيادة والإدارة.

الأحزاب السياسية لا تولي الإعتبار اللازم للإعاقة وأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة لا زالت ضعيفة جداً ومحدودة داخل الأحزاب السياسية بصورة عامة.

الفصل ٤
مجموعات النقاش

٤-١. حلقات النقاش

هذا الفصل هو تلخيص لما دار في مجموعات النقاش المركزة حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في السودان. هدفت مجموعات النقاش إلى تحديد العوائق والتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة عند المشاركة في الحياة السياسية في السودان ووصف لتجارب الأشخاص ذوي الإعاقة. كان المشاركون في مجموعات النقاش ٤٠ من الأفراد ذوي الإعاقات البصرية والسمعية والحركية، وغطت المناقشة مجموعة من الموضوعات، بما في ذلك إمكانية الوصول، والوعي بالحقوق، وأثر القوانين على المشاركة السياسية، وقضية الإعاقة والأحزاب السياسية، وطبيعة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤-٢. ماذا تعني المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة

تحدث المشاركون عن أهمية المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتم تمثيلهم في المجالس التشريعية والبرلمان او أي وظيفة تمكنهم من الدفاع عن حقوقهم وحقوق الفئات التي يمثلونها. رأى البعض في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة إثباتاً لوجودهم ودليلاً على إحترام الغير لهم، كما أنها تشكل فرصة لإثبات القدرات.
أشار آخرون إلى ضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرارات والتحكم في موارد الدولة في المجالين التنفيذي والتشريعي، وأن اهمية المشاركة السياسية تكمن في أنها ضامنة للحقوق ولإنفاذ الحقوق ومراقبة تنفيذها وسن التشريعات وتفعيلها وفي إيجاد البرامج التأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأنها تمكن من التعبير عن الإحتياجات والتطلعات.

في المقابل طرح بعض المشاركون سؤالاً: هل يرغب الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية؟ وكان السؤال تعبيراً عن الضيق من الحواجز وعن الإحتياجات الملحة للأشخاص ذوي الإعاقة ووضعهم داخل الاسرة وإحتياجاتهم اليومية التي تمثل أولوية لهم، وأن الكلام عن المشاركة في الحياة السياسية في مثل هذه الظروف يمثل ترفاً. آخرون أوضحوا أن السبب في عدم رغبة بعض الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية هو التغييب الكامل وتحويل فهم ذوي الإعاقة بان جميع إحتياجاتهم هي إحتياجات خدمية فقط. وأن الرغبة في المشاركة قد تكون موجودة لكن هناك حاجة لرفع وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية المشاركة السياسية وضرورة وجودهم في صنع القرار.

أحد المشاركين أوضح أن الأشخاص ذوي إعاقة ليسوا بمعزل عما يحدث في البلاد. فطيلة الفترات السابقة كان الحكم العسكري لا يسمح بالمشاركة السياسية، وقد تأثر الأشخاص ذوي الإعاقة بذلك. أضاف أحد المشاركين أن الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية والوعي بضرورة المشاركة والممارسة السياسية مرتبطان ببعضها، وشدد على ضرورة أن يتم العمل مع الاحزاب السياسية لزيادة وعيها بتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمينهم في برامجها. وأضاف أن المشاركة في الحياة السياسية مهمة جداً ليس في حد ذاتها بل لأنها وسيلة لنيل بقية الحقوق.

ربط بعض الأشخاص ذوي الإعاقة بين الوعي بالحقوق وإتاحة المعلومات في أشكال ممكنة الوصول، فالأشخاص ذوي الإعاقة البصرية على سبيل المثال لا يستطيعون الاطلاع على الدستور والقوانين لأنها غير معدة بوسائل سهلة الاطلاع ونفس الشئ ينطبق على الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وهذا لا يساعد وصول المعلومة لهم ومن ثم ينتج عن ذلك تدنى في المعرفة والوعي.

أشار المشاركون أن كيانات الإعاقة منتظمة منذ السبعينيات ولها جهد كبير لكن ضعف إمكانيات تلك الإتحادات والمنظمات المنتشرة تقريباً في كل الولايات لا تمكنها من عمل الانشطة مثل الأنشطة التوعية. أشار المشاركون الحاجة لرفع الوعي المجتمعي، والوعي لدى الأحزاب السياسية بضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية.

أشار بعض المشاركين إلى أن فرص الوعي في الأماكن الحضرية أكبر منها في الريفية وذلك بسبب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية في الورش والأنشطة، عكس الريف الذي يعتمد في الوعي على وسائل الإعلام مثل الإذاعة والتي لازالت تقليدية تتناول الإعاقة من منظور الشفقة، وأضافوا أن المنظمات أيضا لا تركز في عملها على الريف، لذلك حاجة الريف للتوعية أكبر خاصة في المناطق التي حدث فيها نزاع او صراع. وأوضحوا أنه في مجال الجهود لدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات السابقة كان هناك دراما في سلسلة حلقات للتوعية بالمشاركة في الانتخابات أنتجتها مفوضية الانتخابات،

كان محتواها عن حق الشخص ذو الإعاقة في المشاركة. وأن بعض المنظمات قدمت توعية لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات، لكن تلك الجهود لم تكن وفق سياسة عامة بل جهوداً فردية.

٤-٣. تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية

تجارب ايجابية

بعض المشاركين أشاروا لتجارب إيجابية حيث تمت مرافقتهم بواسطة أشخاص من إختيارهم وذلك للإدلاء بأصواتهم. بعضهم أشار لتجاربه داخل الحزب وترشيحه لمنصب حزبي وتوليه لذلك المنصب، وأنه تم وعده بتقديمه كمرشح للحزب في اي انتخابات قادمة. أحد المشاركين شارك في عمليتين انتخابيتين وكان عضوا في حملة انتخابية لمرشح حزبي أوضح أن هناك تباين في التعامل بين المراكز حسب الموظفين وفهمهم للإعاقة، أنه صادف أشخاصاً متفهمين بالمراكز الانتخابية. أوضح أحد المشاركين أنه في انتخابات ٢٠١٥ تم إختياره مديراً لمركز انتخابي ولائي، وتم تعيين مساعد له مختص في الحاسوب، وهذا الأمر وجد قبولاً كبيراً. إتفق المشاركون أنه كانت هناك مشاركة لبعض الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات السابقة وهي تجارب على العموم فردية إما لاحزاب أو أفراد بسبب وعيهم، كما هناك حاجة لخطة عامة بخصوص المشاركة السياسية، وعمل مع الأحزاب السياسية لزيادة المشاركة وتكون مخططة وعامة.

الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية

يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عددا من الصعوبات عند ممارستهم لحقهم في المشاركة السياسية، على سبيل المثال إحدى المشاركات من ضعاف السمع أوضحت أنها في انتخابات العام ٢٠١٠ تم إيقافها من قبل اللجنة وتم وصفها بأنها أجنبية لانها صماء وكلامها غير مفهوم لهم، وتحروا معها رغم أنها أظهرت لهم بطاقتها. ولم يتفهموا أنها صماء وكلامها غير واضح حتى حضرت والدتها. أغضبها الأمر فرجعت البيت من غير أن تدلي بصوتها.

أحد المشاركين في انتخابات الفترة الديمقراطية في العام ١٩٨٦ وجد صعوبة في معرفة رموز المرشحين والأحزاب. لاحقاً تحسن الأمر لأنه كانت هناك صور للرموز مما سهل عليه التصويت. عدم توفر الأوراق الثبوتية يشكل أحد التحديات التي تمنع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكن أن يكون مدخلا للإبتزاز، حيث أوضح أحد المشاركين أنه عند التصويت لم يكن لديه بطاقة قومية ورفض المركز السماح له بالتصويت لعدم وجود البطاقة، إلا أن أحد أعضاء الأحزاب توسط له لتسهيل دخوله بشرط التصويت لحزبه، لكن خلف الستارة صوت للحزب الذي ينتمي اليه.

طوعية المشاركة السياسية

غالباً ما تكون المشاركة في الانتخابات طوعية، لكن في بعض الحالات قد يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للضغط الإجتماعي، أو الإغراء بمبالغ مالية أو الوعد بتلبية بعض الإحتياجات المتعلقة بالمعينات وذلك للتصويت لمرشحين بعينهم. وشاركت إحدى المشاركات تجربتها حيث أجبرتها جارتها على الذهاب للتصويت لحزب معين في الانتخابات السابقة، لكنها خلف الستار لم تصوت لأحد. في بعض الحالات، تم حشد الأشخاص ذوي الإعاقة للتصويت مقابل الدعم المالي، أحد المشاركين أوضح أنه شارك في انتخابات المجلس التشريعي لولايته رغم أنه لم يبلغ السن القانونية لأن المرشح وعد بدفع عائلته مقابل كل صوت. يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة أحياناً للمساومة بتلبية إحتياجاتهم ووعدهم بمعينات مقابل أصواتهم. ويعتبر الإبتزاز بوقف تقديم بعض الخدمات أو المعينات مصدر قلق للأشخاص ذوي الإعاقة حيث قد يحرمهم الأطراف من المساعدة الضرورية، مثل المعينات السمعية والحركية والبصرية إذا صوتوا للآخرين.

العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب مشاركتهم السياسية

أوضحت إحدى المشاركات أنها في انتخابات عام ٢٠١٥ كانت أمينة صندوق لأحد المرشحين في الدائرة وقد واجهت عنفاً لفظياً وجسدياً من مؤيدي المرشح الآخر وترصدوها لمدة طويلة حتى بعد نهاية الانتخابات، وذلك لأنهم يستنكرون إختلافها معهم ومشاركتها كإمراة ذات إعاقة، وكانوا يرددون عبارات يعيرونها بها بكونها إمرأة وذات إعاقة.

العوامل التي تحد من المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة

أشار المشاركون إلى عدد من العوائق التي تحد من المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأفادوا أن هناك مشكلات كثيرة تحد من المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. العوامل المتعلقة بالبيئة وإمكانية الوصول في مراكز الاقتراع غير المهيأة:

- عدم وضوح الرموز الانتخابية لضعيفي البصر.
- عدم وجود مترجمي الإشارة بالمراكز.
- عدم إحترام خصوصية الشخص ذو الإعاقة وحريته في الإدلاء بصوته دون تاثير أو إكراه.
- ضعف الوعي المجتمعي بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية مما يعرضهم للمضايقات.
- ضعف تدريب العاملين بالمفوضية والمراكز الانتخابية في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة
- ضعف الوعي وسط الأشخاص ذوي الإعاقة، فضعف التعليم وسط الأشخاص ذوي الإعاقة يقلل من وعيهم بالحقوق عامة والحقوق السياسية خاصة، وكذلك إنتشار الأمية.

- ضعف معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل التكنولوجية المساعدة التي تسهل معرفتهم بما يجري وممارسة حقهم في الانتخابات.
- القوانين واللوائح، منها على سبيل المثال النصوص القانونية المتعلقة بالاهلية للترشح للمناصب مثل رئاسة الجمهورية، أو الولاة أو الوجود في المجالس التشريعية. وكذلك القوانين التي لا تمنع التميز ولا تلزم بتقديم الترتيبات التيسيرية المعقولة.
- ضعف الوعي بأهمية المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة لدى الاحزاب السياسية
- عدم الاستقرار السياسي
- عدم توفر الأوراق الثبوتية للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يمكن أن يكون سببا مانعا من تسجيل الشخص في السجل الانتخابي.
- الظروف الإقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة
- التشكك في نزاهة الانتخابات. إذ أوضح أحد المشاركين أنه لم يشارك في اي انتخابات سابقة لعدم إقتناعه بجدوى المشاركة ولعدم ثقته بنزاهة الانتخابات، وكذلك لأنه لم تكن هناك أي ترتيبات تسهل مشاركتهم كأشخاص ذوي إعاقة.

أبدى بعض المشاركين ملاحظتهم عن كثرة المخالفات في الانتخابات، وأنه في بعض الحالات يقوم المندوبون بإحضار الشخص ذو الإعاقة لمراكز الاقتراع ليصوت لمرشحين معينين ولا تتاح له الفرصة ليصوت لمن يريد. أحياناً يفرض عليهم موظف المفوضية أشخاص لا يعرفونهم لمساعدتهم في التصويت، وهذا لا يعطيهم الثقة في ان أصواتهم ذهب للجهات التي يريدون. وأحياناً قد لا يجد الشخص ذو الإعاقة البصرية إسمه في السجل فيناديه أحد ممثلي الاحزاب بان إسمه موجود لكن يلزمه بأن يصوت لمرشح معين.

المجتمع والمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة

بخصوص تأثير المجتمع على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، أوضح المشاركون الكثير من النقاط المهمة ،منها أن المجتمع في الأحياء قد يحبط الأشخاص ذوي الإعاقة ولا يشجع مشاركتهم. ومن أمثلة ذلك التساؤل عن قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الكتابة وكيفية التصويت والتشكيك في قدراتهم. كما تمت محاولات لإثارة الشك في أذهان بعض الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في نزاهة الانتخابات أو سؤالهم عن كيفية ضمان وصول صوتهم للشخص الذي يريدونه.

بجانب ذلك أوضحت تجارب المشاركين أن بعض الأفراد في المجتمع ينظرون للنساء ذوات الإعاقة على أنهن غير قادرات وكنساء مكانهن هو البيت. كذلك هناك نظرة من بعض أفراد المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة تشكك في فائدتهم للمجتمع مما يتسبب في إحباط الأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك الأسرة تمنع أفرادها من ذوي الإعاقة أحيانا من

المشاركة بدافع الخوف عليهم. بجانب ذلك هناك أيضاً صعوبة التواصل للأشخاص الصم مما له تاثير كبير على معرفتهم بحقوقهم وحقهم في المشاركة في الحياة السياسية.

المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة

أوضح المشاركون أن المرأة ذات الإعاقة تواجهها مشاكل من داخل الاسرة اوالبيت تتمثل في عدم التشجيع على المشاركة، وحتى في الانتخابات لا يسمح لبعض النساء ذوات الإعاقة بالذهاب للمشاركة. مما يخلق حاجة ماسة لإذكاء الوعي داخل الاسر. أوضح بعض المشاركين أن النساء من غير ذوات الإعاقة يتم حصر مشاركتهن في تولي الوظائف العامة في مجالات الرعاية والطفولة، أما النساء ذوات الإعاقة فتواجههن تحديات أكبر، و من ضمن تلك التحديات المصادمات التي تقترن بالمشاركة السياسية أحياناً.وكذلك تمت الإشارة الى ما تتعرض له المراة ذات الإعاقة من تمييز مزدوج بسبب الجنس والإعاقة، وكذلك ضعف نسبة التعليم في أوساط النساء ذوات الإعاقة مما يؤثر سلباً على مشاركتهن في الحياة السياسية. هناك إتفاق بين المشاركين على ضرورة رفع الوعي بحق المرأة ذات الإعاقة في المشاركة السياسية في كل المجتمع خاصة وسط المجتمعات الريفية.

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية

يرى المشاركون أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية محرومون من الاهلية القانونية، وأن الاحزاب لا تهتم بهم بإعتبارهم أشخاص فاقدين للأهلية. أشاروا أيضا الى أنه حتى الآن يتم تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية من قبل أولياء الأمور حتى في إتحاداتهم. وأن هناك مشكلة كبيرة جدا فيما يتعلق بالوعي بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، وأن مراكزهم التعليمية والتأهيلية متركزة في المدن فقط، أما في الارياف فلا يوجد تأهيل لهم. وأنه لابد تغيير القوانين التي تحد من مشاركتهم بسبب حرمانهم من الأهلية القانونية.

الترتيبات التيسيرية المعقولة والحق في المشاركة السياسية

تحدث المشاركين عن ضرورة أن يكون الوصول لمراكز الاقتراع ممكناً، و أن تكون بها منحدرات لمستخدمي الكراسي المتحركة، وذات إضاءة جيدة. وأشاروا إلى أهمية أن يرتدي العاملين زياً مميزاً، وأنت تكون الكتابة بخط واضح، وكذلك يجب مراعاة لغة الإشارة، وأن كل ذلك سيعزز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة .

شدد بعض المشاركين على أهمية الترتيبات قبل الانتخابات مثل الإحصاء والمعلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتصنيفهم لمعرفة توزيعهم الجغرافي في الدوائر الانتخابية وأنواع الإعاقة في تلك الدوائر، وذلك للمساعدة في تحديد الإحتياجات الانتخابية لتوفيرها. وأضافوا أن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية واجهتهم صعوبة في التعرف على رموز المرشحين في بطاقة الاقتراع حيث كان عدد المرشحين كبير والكتابة غير واضحة لهم. والأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية تواجههم صعوبة في معرفة برامج المرشحين.

شدد البعض على أهمية تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بكل فئاتهم في أعمال اللجان المختلفة في المفوضية. كما شدد البعض على ضرورة مراعاة الخصوصية وأن تتم عملية التصويت بسرية في مكان الاقتراع خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وذلك لتجنب الضغط من قبل الاسر أو من اي شخص آخر على الأشخاص ذوي الإعاقة.

العاملين بالمراكز الانتخابية

يرى المشاركون أن العاملين في مراكز الانتخابات غير ملمين بكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم،وهناك ضعف في المعرفة بإمكانية الوصول على المستويين الشعبي والرسمي. إحدى المشاركات في التصويت في انتخابات العام ٢٠١٠ لم تكن وقتها كفيفة، ولاحظت في مركز الاقتراع أن الأشخاص ذوي الإعاقة يوضعون جميعهم في مكان واحد ويتم التعامل معهم بوصاية ولا يستثنوا من الصفوف.

الأحزاب والإعاقة

يعتقد عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة أن الأحزاب السياسية في السودان لا تعطي الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، وأنها تفتقر للوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعتقد بعض الأشخاص ذوي الإعاقة أنه غالباً ما يتم إنشاء قطاع الإعاقة داخل الأحزاب السياسية لتحقيق مكاسب سياسية بدلاً من زيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما يرى بعض المشاركين أن الاحزاب تقوم أحياناً ببعض العمل للأشخاص ذوي الإعاقة حتي يقال أنهم قاموا بعمل لكن في الواقع توضح التجارب في مختلف الأحزاب أن المشاركة إسمية، وأن النظرة للأشخاص ذوي الإعاقة نظرة دونية. وأن الاشخاص ذوي الإعاقة مهمشون في أحزابهم. رغم تقبل غالبية المشاركين لفكرة إنشاء إدارة منفصلة للأشخاص ذوي الإعاقة داخل الأحزاب، فقد إنتقدها البعض بإعتبار أنها تعزز التمييز.

ويرى بعض المشاركين أن للإعاقة تأثير واضح على المشاركة السياسية، لأنه حتى الاحزاب التي لديها أمانات للأشخاص ذوي الإعاقة فهي أمانات اسمية ليس لها مشاركة فعالة ولا يؤخذ فيها برأي الأشخاص ذوي الإعاقة لكونهم ذوي إعاقة، وتكون القرارات جاهزة وماعليهم إلا القبول بها.

أشار بعض المشاركين أنه عندما صدر جدول لأحد أكبر التحالفات السياسية في البلاد والذي احتوى عدداً من القضايا، كان من ضمن الملفات ملف إسمه (ملف ذوي الإحتياجات الخاصة) الأمر الذي يشير لعدم معرفتهم بالاسم المتعارف عليه دولياً وعدم معرفتهم بالاتفاقية والحقوق، ويدل إلى أنهم لم يرجعوا لعضويتهم من ذوي الإعاقة.

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة بين لجان المقاومة والأحزاب

إنقسمت آراء المشاركين بخصوص المجموعات السياسية غير الحزبية كلجان المقاومة وغيرها، ففي الوقت الذى يرى فيها البعض هيئات أكثر وعياً بحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وأكثر تقبلا لآراءهم من الأحزاب السياسية وضربوا الأمثلة على ذلك، لا يرى فيها البعض الآخر إختلافاً عن الأحزاب السياسية ويراها شبيهة بها وأنها إقصائية ولا تدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وضربوا أمثلة مقابلة على ذلك.

يرى عدد من المشاركين أن الكوادر والقيادات السياسية غير مشغولون بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة وأن كل الذي يفكرون فيه هو أن يأتوا بإثنين أو ثلاثة من ذوي الإعاقة ليكونوا ممثلين للأشخاص ذوي الإعاقة.

أشار بعض المشاركين إلى تغيير في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، فالوصمة المرتبطة بالإنتماء للأحزاب السياسية لا تنطبق على الهيئات الجديدة، والان يستطيع كل شخص إعلان إنتمائه للجان المقاومة وهذا تسبب في وجود فارق كبير في مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وأن الفرق بين الأحزاب القديمة والتنظيمات الجديدة هو الوعي ومشاركة ذوي الإعاقة نفسهم في التغيير إعطاهم إدراك بحقوقهم ومكنهم من لفت إنتباه الآخرين بأنهم موجودين.

يرى بعض المشاركين أن الهيئات السياسية القديمة والجديدة تلعب على رغبة الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية ليضموهم إليهم، لكن لا يظهر لهم دور بعد ذلك، فالموضوع هو كسب سياسي وإعلامي فقط.

هل حدث تغيير تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة تقبلهم في المجال السياسي

يرى عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة أن زيادة حدثت في وعي الاحزاب بضرورة إستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة، مثال لذلك هناك عدة أحزاب أنشأت وحدات للإعاقة للإعاقة واستقطبت عدد من ذوي الإعاقة. وأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في لجان المقاومة وضحت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ميثاق اللجان في عدد من المحاور، وهذا أكبر دليل على تطور تناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في التنظيمات السياسية.

التوصيات الناتجة عن جلسات النقاش

أوضح المشاركون في جلسات النقاش الحاجة إلى عدة نقاط منها:

- أهمية وجود خارطة طريق لضمان ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم السياسية دون تأثر بالتقلبات السياسية في البلاد.
- أهمية توحد الأشخاص ذوي الإعاقة لعمل ترتيبات تحفظ بها حقوقهم في المشاركة السياسية وسن التشريعات.

- أهمية أن يلزم القانون الاحزاب بضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضرورة تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الانتخابية.
- تكثيف التوعية بالحق في المشاركة السياسية وتصميم برامج توعية لكل فئات الإعاقة عن أهمية هذا الحق.
- إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل المفوضية.
- تضمين قضايا الإعاقة في برامج الأحزاب السياسية.
- الأخذ بنظام الحصص النسبية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير موظفين يعرفون كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة بكل فئاتهم.
- عمل برامج للتوعية بالانتخابات والحقوق.
- توفير مترجمي لغة الإشارة بالمراكز الانتخابية.
- وضع برامج المرشحين في أشكال ممكنة الوصول وسهلة الفهم.
- يجب الشروع في التثقيف الانتخابي لكل عضوية الإتحادات وشرح قانون الانتخابات.
- إحصاء عدد الأشخاص ذوي الإعاقة قبل الانتخابات لتحديد الإحتياجات الانتخابية لهم وتثقيفهم في مناطقهم وبلغاتهم.

الفصل ٥
التوصيات

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة تعتبر من حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي ضمانها وتعزيزها. من خلال هذا التحليل نجد أن إهتمام الأحزاب السياسية بقضايا الإعاقة يشكل عنصراً مهماً في تعزيز المشاركة السياسية لهم وجاذبا لهم للميدان السياسي، وفي هذا السياق لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه لضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كاف وفعال. فقضايا الإعاقة تحتاج إلى أن تكون جزءاً لا يتجزأ من البرامج السياسية.

بجانب ذلك نجد أن القوانين والتشريعات السارية والجو السياسي السائد يلعبان دوراً محورياً ومهماً في تحديد مدى التفاعل السياسي والمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

إن الحواجز والعوامل التي تحد من المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة متعددة ومعقدة. وهي تتعدى حواجز التميز والتصورات السلبية عن ذوي الإعاقة وغياب إمكانية الوصول المادي والوصول للمعلومات لغيرها من الحواجز والعوامل السلبية التأثير. ويتطلب التغلب عليها جهداً مشتركاً من الحكومات والمجتمع المدني وتنظيمات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان مشاركة هذه الفئة الهامة في الحياة السياسية بشكل كامل. فالمشاركة السياسية ليست مجرد واجب ديمقراطي، بل هي أساس لضمان حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة.

يجب أن يرتفع الوعي بأن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا مجرد مستفيدين من السياسات، بل يمكن أن يكونوا أيضاً صانعي قرارات فعالين وقادة يسهمون في تشكيل مستقبل المجتمعات. ولتحقيق ذلك،يجب أن توضع الإستراتيجيات وبرامج التعليم والتوعية التي تهدف لزيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفوق ذلك، يجب تغيير النظرة المجتمعية نحو الإعاقة من نظرة شفقة إلى نظرة احترام ومساواة واعتراف للحقوق.

يتضح من خلال المراجعة المكتبية والإستبيان وحلقات النقاش أن هناك العديد من الفجوات التي يجب سدها، والخطوات التي يجب إتخاذها لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. فيما يلي بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في هذا الإطار مع تحديد المجالات أو الجهات الموجهة لها:

٥-١. التشريعات والسياسات

- تبني إطار قانوني ينص صراحة على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت والترشح للانتخابات، وشغل المناصب وأداء جميع الوظائف العامة على جميع مستويات وفروع الحكومة على قدم المساواة مع الآخرين.
- إلغاء جميع النصوص التشريعية التي تقيد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت، والترشح، وتولي المناصب العامة، سواء تم ذلك التقييد بصورة مباشرة كحظر مشاركة الأشخاص ممن لا ينطبق عليهم شرط سلامة العقل، أو بطريقة غير مباشرة مثل حظر ترشيح الأشخاص لعدم تمكنهم من قراءة وكتابة اللغة الرسمية.
- منع التميز في المشاركة السياسية وتبني نصوص تلزم بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في جميع العمليات الانتخابية: التسجيل، التصويت، الترشح، تقديم الشكاوى وآداء المهام عند تولي المناصب العامة.
- تبني نصوص واضحة تعزز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، مثل نظام الحصص النسبية (الكوتا) الذي يشكل أحد أهم وسائل دعم وتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تبني نصوص قانونية تحدد المعايير القانونية المتعلقة بإمكانية الوصول، وجعل كود البناء الذي يضم مجموعة الاشتراطات والمتطلبات لضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في المباني ملزماً، وضمان إمكانية الوصول في مراكز الاقتراع.
- سن نصوص قانونية تلزم المفوضية القومية للانتخابات بتقديم المعلومات الخاصة بالانتخابات في شكل مسير وممكن الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.
- حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت من خلال الاقتراع السري، وضمان حقه في إختيار من يعاونه في التصويت سواء كان من موظفي المراكز أو غيرهم.
- نص الإطار القانوني على حد أدنى لتقديم المعلومات في شكل ميسر وممكن الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وإلزام الأحزاب والمرشحين بتنويع الأشكال التي يقدمون بها حملاتهم الانتخابية حتى يتعرف عليهم الأشخاص ذوي الإعاقة.
- نص الأطار القانوني السوداني على شكل الدعم المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة المتولين للمناصب العامة مثل تقديم خدمات المساعدة الشخصية أو خدمات ترجمة لغة الإشارة لأداء مهام العمل.

- ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة المتواجدين بالمؤسسات العلاجية والمحرومين من حريتهم في المشاركة السياسية.

٢-٥. توصيات لمفوضية الانتخابات

- إعتماد خطة وطنية لضمان إمكانية الوصول إلى إجراءات التصويت والمراكز ومواد التصويت، وتوفير آليات تقديم الشكاوى، وتبني الممارسات الشاملة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وتثقيفهم، وتدريب العاملين بمراكز الاقتراع.
- وضع معايير لإمكانية الوصول تتعلق بإجراءات التصويت والمرافق التي يتم فيها التصويت، والمواد المستخدمة في الاقتراع وذلك لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالانتخابات بصورة عامة، وبالحملات السياسية للمرشحين، والتعليمات والموجهات الانتخابية، وتعزيز التواصل الجيد مع موظفي المفوضية والمراكز الانتخابية من خلال ترجمة لغة الإشارة والمواد الصوتية.
- تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الترشح وذلك بسداد التكاليف المالية المرتبطة بتقديم الترتيبات التيسيرية لحملاتهم الانتخابية فيما يتعلق بالمصروفات التي لا يضطر لدفعها المرشحين غير ذوي الإعاقة، كخدمات ترجمة لغة الإشارة والمطبوعات ذات الخط المكبر وغيرها.
- نشر المعلومات عن أي عمل تتخذه المفوضة القومية للانتخابات لدعم شمول العملية الانتخابية، وتعريف الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم المقدم لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وإجراءات الحصول عليه.
  - توفير المعلومات عنن المرشحين والأحزاب والمراكز الانتخابية والإجراءات الانتخابية بعدة صيغ مثل طريقة برايل والتسجيلات الصوتية، والمواقع الإلكترونية ممكنة الوصول، ولغة الإشارة، والصيغ المبسطة سهلة القراءة وسهلة الفهم، والتوضيح عن طريق الصور.
  - تضمين بند الترتيبات التيسيرية المعقولة في موازنتها الانتخابية وذلك لتحقق إمكانية الوصول المادي للمراكز وإمكانية الوصول للمعلومات، وذلك بإتاحتها في أشكال ممكنة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.
  - تعيين موظفين في المفوضية القومية للانتخابات مهمتهم هي دعم المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة والإستجابة لإحتياجاتهم المتعلقة بإمكانية الوصول.
  - تدريب موظفيها بخصوص تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات.
  - إختيار بعض الموظفين من الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل في المراكز واللجان

الانتخابية للتأثير على القرارات والإجراءات وجعلها أكثر شمولاً.
- تحديد أشخاص ضمن فريقها للعمل على تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد آلية لتقديم الشكاوى خلال فترة العملية الانتخابية وبعدها.
- تيسير عملية التسجيل في السجل الانتخابي والعمل على تحسين عملية إيجاد الأسماء بسهولة عند التصويت.
- إختيار المراكز الانتخابية وفق معايير من بينها سهولة الوصول للمراكز وتحقق إمكانية الوصول داخل المراكز.

٥-٣. توصيات للأحزاب الساسية

- التشاور مع تنظيمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تضمين قضاياهم وأولوياتهم في برامجها.
- إتاحة برامجها ونشرها وتقديم المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة في أشكال متنوعة وممكنة الوصول.
- تشجيع مشاركة الأعضاء ذوي الإعاقة في الإجتماعات الحزبية وندوات ومخاطبات الأحزاب، وفي الانتخابات الداخلية للأحزاب وإتخاذ القرارات الحزبية.
- توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة خلال الأنشطة الحزبية، وإختيار الأماكن ممكن الوصول لإقامة الأنشطة والفعاليات الحزبية.
- تبني إجراءات معززة لضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المكاتب القيادية للأحزاب أو تخصيص حصص محددة لهم.
- تشجيع ترشيح الأشخاص ذوي الإعاقة للمناصب العامة.
- تنوير منسوبيها وقياداتها بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥-٤. توصيات لتنظيمات الأشخاص ذوي الإعاقة

- مناصرة القوانين واللوائح التي تعزز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية السياسية
- مناصرة السياسات التي تعزز المشاركة السياسية، تعزز إمكانية الوصول في مراكز الاقتراع، وإمكانية الوصول للمعلومات.
- التواصل مع مفوضية الانتخابات من أجل عكس وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة وأولوياتهم وتحديد العوائق التي تحد من مشاركتهم، واختيار وسائل الدعم المناسبة لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين

لمناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية.

- رفع الوعي في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة حول حقوقهم السياسية وأهمية المشاركة السياسية، ونشر المعلومات عن العملية السياسية. والمعلومات المتعلقة بواعيد وإجراءات تسجيل الناخبين، ومتطلبات للتصويت في مراكز الاقتراع.
- توفير برامج التدريب وبناء القدرات للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل التدريب على المناصرة والحملات الانتخابية ومهارات القيادة للراغبين بالترشح من الأشخاص ذوي مما يحفزهم ويجعلهم أكثر فعالية في المشاركة السياسية.
- تقديم ملاحظاتهم حول تنفيذ المادة ٢٩ من إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تقارير الظل.
- العمل على تغيير الصور النمطية السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥-٥. توصيات للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية

- مناصرة القوانين و السياسات التي تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية وتعزز إدماجهم فيها.
- مناصرة السياسات والإجراءات التي تعزز إمكانية الوصول وذلك في مراكز الاقتراع، ونشر المعلومات في أشكال ممكنة الوصول، واختيار مواد التصويت سهلة الإستخدام.
- بناء قدرات مفوضية الانتخابات والمساهمة في تدريب الموضفين حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات لتنظيمات الأشخاص ذوي الإعاقة الإعاقة المحلية، مثل التدريب على المناصرة وقيادة الحملات التدريب في مجال الحقوق والتعليم المدني.
- دعم جهود المناصرة التي تقودها تنظيمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إجراء ودعم البحوث حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم حملات توعية الناخبين ذوي الإعاقة مع ضمان مشاركة النساء والشباب فيها.
- تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة بشأن المشاركة السياسية الشاملة للإعاقة، وتبادل أفضل الممارسات، وعقد المؤتمرات الداعمة للمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل على تغيير الصور النمطية السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

حول المؤلفين

محمد المأمون الطيب، قانوني ومستشار مستقل يتمتع بأكثر من عقد من الخبرة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل ومكافحة الفساد. حصل على درجة البكالوريوس من جامعة الخرطوم، ونال درجة الماجستير في القانون من جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة. سبق له أن شغل منصب منسق البرامج في معهد حقوق الطفل.

خلال مسيرته المهنية سعى جاهداً لتسليط الضوء على قضايا الطفولة، والقضايا الملحة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة. قدم استشاراته للعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، ووكالات الأمم المتحدة، وسعى للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة.

شارك في تنفيذ عدد من المشروعات الهادفة لتعزيز الحقوق، ونظم وأشرف على العديد من ورش العمل، وكتب في مجالات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل ومكافحة الفساد. وكانت أبحاثه التي تركز على توافق القوانين السودانية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمين حقوق الطفل في المناهج التعليمية، والإطار القانوني والمطلوبات لبناء هيئة فاعلة لمكافحة الفساد من بين أبرز إسهاماته.

نشط في تقديم الدورات التدريبية وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية، وحصل على بعثة مؤسسة المجتمع المفتوح في برنامجها الساعي لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك في العام ٢٠١٨. وتلقى عدداً من الدورات التدريبية في مجالات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل، ومكافحة الفساد على المستويين الإقليمي والدولي.

بدرالدين أحمد حسن محمد، قانوني، مستشار مستقل ومدرب معتمد. خبرة عملية تقارب الثلاثة عقود في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية البشرية. حاصل على ماجستير إدارة الأعمال جامعة أفريقيا العالمية؛ دبلوم عالي متخصص في إدارة المنظمات غير الحكومية، جامعة العلوم الطبية والتكنلوجيا. بكالوريوس قانون من جامعة النيلين، السودان. دبلوم علوم عسكرية، الكلية الحربية السودانية.

خلال تلك المسيرة، عمل في منظمات المجتمع المدني لذوي الإعاقة قاد وشارك (منسقاً ومدرباً) في حملات المناصرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعديد من المشاريع التي تعمل على إنفاذ حقوقهم في كافة المجالات.

وكذلك عمل في المستوى الرسمي الحكومي، حيث عمل أميناً عاماً للمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بجمهورية السودان، حيث قاد وأشرف وشارك في إعداد السياسات الوطنية للإعاقة، لجان موائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعديل وإجازة العديد من القوانين الوطنية، إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للإعاقة وإعداد وتقديم التقارير الخاصة بالإعاقة للجان الوطنية والدولية.

تلقى دورات تدريبية وقدم دورات تدريبية، وشارك في مؤتمرات محلية وإقليمة وعالمية في مجالات: حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، مكافحة الألغام للاغراض الانسانية، التخطيط الاستراتيجي، نماذج القيادة بامتياز، الرصد والمتابعة لإعداد التقارير، بناء السلام، إعادة وادماج المسرحين، التشبيك والمناصرة.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (International IDEA) هي منظمة حكومية دولية تضم دولاً أعضاء وعددها ٣٥، تأسست في عام ١٩٩٥ وتتمثل ولايتها في دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

عملنا

نقوم بتطوير أبحاث صديقة للسياسات تتعلق بالانتخابات، البرلمانات، الدساتير، التحول الرقمي، تغير المناخ، والمشاركة والتمثيل السياسي، كل ذلك تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ونقوم بتقييم أداء الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم من خلال مؤشراتنا العالمية الفريدة لحالة الديمقراطية ومتتبع الديمقراطية (Democracy Tracker).

كما نقدم تنمية القدرات ومشورة الخبراء للجهات الفاعلة الديمقراطية بما في ذلك الحكومات، البرلمانات، مسؤولي الانتخابات والمجتمع المدني. كما نقوم بتطوير الأدوات ونشر قواعد البيانات والتقارير والكتب الأساسية بعدة لغات حول مواضيع تتراوح من إقبال الناخبين إلى حصص النوع الإجتماعي.

ونقوم بالجمع بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول من أجل الحوار وتبادل الدروس. نحن نقف وننادي لتعزيز وحماية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

مناطق عملنا

يقع مقرنا الرئيسي في ستوكهولم، ولدينا مكاتب إقليمية وقطرية في إفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات مراقب دائم لدى الأمم المتحدة ومعتمدة لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

منشوراتنا وقواعد بياناتنا

لدينا دليل منشورات يضم أكثر من ١,٠٠٠ منشور وهناك أكثر من ٢٥ قاعدة بيانات متيسرة على موقعنا. يمكن تنزيل معظم منشوراتنا مجاناً.

<https://www.idea.int>

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
+46 8 698 37 00
info@idea.int
www.idea.int

هناك عدد من الحواجز والعقبات التي تحول دون المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في السودان. يهدف هذا التقرير إلى تحليل وضع مشاركتهم السياسية خلال الفترة الانتقالية وخلال الانتخابات العامة السابقة من خلال استكشاف ودراسة القوانين والتشريعات النافذة وتأثيرها على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، واستكشاف مدى وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق التي تندرج تحت مظلة المشاركة السياسية. فضلاً عن تسليط الضوء على مدى إدراج قضايا الإعاقة في البرامج الحزبية وتقديم التسهيلات لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب والجماعات السياسية غير الحزبية.

كما يهدف التقرير إلى تحديد وشرح العوامل التي تؤثر سلباً على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح توصيات لتعزيز مشاركتهم السياسية.

ISBN: 978-91-7671-748-6 (PDF)